A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.5
2 October 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد بوز (نائب الرئيس)	(لكسمبرغ)
ثم :	السيد غاربا (الرئيس)	(نيجيريا)
ثم :	السيد هيرست (نائب الرئيس)	(انتيغوا وبربودا)

- خطاب السيد كارلوس اندريس بيريز ، رئيس جمهورية فنزويلا
- خطاب السيد كارلوس سول منعم ، رئيس جمهورية الأرجنتين

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64112/A ١٧٦٥ب(٨٩)

- خطاب السيد يانيز درنوفسيك ، رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

- السيد غزالي (الجزائر)
- السيدة غرو هارلم برونتلاند (النرويج)
- السيد ايلمان ـ جنسن (الدانمرك)
- السيد جميل (ملديف)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

خطاب السيد كارلوس اندريس بيريز ، رئيس جمهورية فنزويلا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية أولا الى خطاب رئيس جمهورية فنزويلا .

اصطحب السيد كارلوس اندريس بيريز ، رئيس جمهورية فنزويلا ، الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ، بالنيابة عن الجمعية العامة أن أرحب في الامم المتحدة برئيس جمهورية فنزويلا ، فخامة السيد كارلوس اندريس بيريز ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس بيريز (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، يسعدني بالغ السعادة أن أعرب لكم عن تهاني فنزويلا ، حكومة وشعبا ، لانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للامم المتحدة في هذه الدورة . كما أقدم تهاني الى أعضاء هيئة المكتب الآخرين . وفي نفس الوقت ، نقدم عبارات الشكر الى الرئيس السابق ، السيد دانتي كابوتو ، للطريقة المثالية التي تولى بها مهامه في الدورة الاخيرة ، وكذلك نقدم عبارات الشكر الى الامين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوييار ، للعمل الممتاز الذي قام به .

في العقد الاخير من القرن العشرين ، علينا أن نتوقف للتأمل في تاريخ وتجربة هذا القرن . ونستطيع اليوم أن نبدأ بتقييم ما ستكون عليه وما يجب أن تكون عليه هذه السنوات العشر من هذا القرن . لقد دخلت الدولتان العظميان فترة من الانفراج ، والوفاق والتعاون ، بمبادرات حيوية ، ولا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي والتقليدي ، وبتصميم على حل الصراعات الاقليمية وعدم التدخل فيها ، تلك الصراعات التي تسببت في أضرار مادية وبشرية كثيرة لبلدان العالم الثالث .

وكذلك تركت فترة الحرب الباردة غير المنطقية وراءها حالة مأساوية في اقتصاد العالم وأزمة لا يمكن أن تتهرب منها الدول العظمى ، لانه ليس هناك اقتصاد ،

أيا كانت قوته ، يستطيع أن يمول نفقات عسكرية لا محدودة . وقد دفعنا جميعا هذا الثمن ، ولا سيما بلدان العالم الثالث .

وفي نهاية المطاف يبدو أن هناك استعدادا يلوح في الأفق من جانب المجتمع الدولي ليتقبل تنوعه وليعمل بأسلوب مشترك ليخفف ، ويزيل كلما أمكن ، مصادر التوتر والصراعات التي كدنا أن نتعود على العيش معها . وأود أن أعرب عن تقديري لفنزويلا لمبادرات الانفراج ونزع السلاح التي بدأتها الدولتان العظميان ، وأن أعرب لزعمائهما عن ثقتنا في عزمهما ومثابرتهما . واذا استطاعت الكتلتان الرئيسيتان أن تتوصلا الى عمل منسق ، فإننا سنتغلب في نهاية المطاف على الحرب الباردة وعلى تهديد الحرب النووية .

منذ ثلاث عشرة سنة ، وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، جئت الى هذا المحفل كرئيس لفنزويلا ، وبهذه المناسبة قلت إن التوازن السياسي العالمي يقوم بكل وضوح على التعايش السلمي - ذلك التعايش السلمي الذي يتطلب بكل بساطة هدنة أطول أو أقصر . وعرّفت انفصام العالم وتفككه الى كتلتين متعاديتين . وقلت إن التكافل لم يسد في العلاقات فيما بين البلدان القوية ، وبين البلدان القوية والبلدان الأضعف ، من أجل تحقيق المساواة والتعاون بين الأطراف المتساوية . واقترحت آنذاك ، كما اقترح اليوم ، إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وإلّا سيظل التوازن السياسي العالمي معرضا للخطر .

واذ استعيد هذه الكلمات الى ذاكرتي ، بعد أن أعادتني الارادة السياسية للأمة مرة أخرى الى كرسي الرئاسة ، لا بد لي أن أقول بمشاعر القلق العميق إن من المحزن أن النداء الذي وجهته آنذاك الى ضمير البلدان المتقدمة النمو لا يزال ساريا . فخلال تلك السنوات تردت علاقات البلدان المتقدمة النمو مع البلدان الأضعف ، أي البلدان النامية . كما أن التجارة بين الشمال والجنوب أصبحت أكثر ظلما مما كانت عليه قبل ١٢ عاما ، بل إن الوضع ازداد سوءا بدرجة كبيرة طيلة هذا العقد الذي قارب على نهايته ، نتيجة لمشكلة الديون التي لا تطاق .

وفيما يتعلق بهذه الأزمات التي تهدد استقرار البلدان المدينة ، لا يمكن لأحد أن يدعي أنه كانت هناك نذر كافية أو أن صيغا متتالية قدمت لحلها . لقد ظلت فنزويلا دوما مستعدة لبحث مثل هذه الصيغ . ومن غير المقبول أن يطلب من البلدان المدينة الاستمرار في تمويل نمو البلدان الصناعية عن طريق النقل الصافي للموارد . بل من الضروري عكس هذا الاتجاه لتستطيع البلدان النامية أن تمول نموها القائم على مواردها ، ورفاهية شعوبها .

ولعل المبادرات الرامية الى تخفيض الديون وكلفة خدمة الديون ، ولا سيما منها الواردة فيما يسمى بخطة برادي ، تكون خطوة ايجابية ، اذ أنها تؤكد الطابع السياسي للأزمة ، ومبدأ المسؤولية المشتركة عن حلها . ولكن أقل ما يقال إن الاسهامات التي قدمتها البلدان الدائنة والمصارف التجارية الدولية لا تزال غير كافية .

إن الجهود التي بوسعنا جميعا بذلها لحل مشكلة الديون لا يمكن فصلها عن التطور العام للعلاقات بين العالم الثالث والبلدان الصناعية . فخطورة الوضع التي غالبا ما يشار اليها تكمن في أن العلاقات الاقتصادية القائمة بين الشمال والجنوب قد هددت ولا تزال تهدد امكانيات تنميتنا . ومن الجلي للجميع أن الاستثمار الاساسي في المجالين الاجتماعي والسياسي أمر مستحيل دون وجود نمو اقتصادي قائم بذاته .

والجانب المقلق لهذا الوضع هو أنه لا توجد حتى الآن أية رؤية أو ادراك واضح في البلدان المتقدمة النمو لأبعاد المشكلة الحقيقية . فهل هناك مدعاة للقلق وعدم

الامان أكثر مما تحسه مجتمعات ليس لها أي أمل أو أية ثقة ؟ يقال إن اجراءات التكيف الاقتصادي القاسية ستكون كافية . وفنزويلا تعتقد بالفعل أنها ضرورية ، ولكن بدون ايجاد حل لمشكلة الديون وبدون دعم خارجي واسع النطاق ، ستكون اجراءات التكيف هذه غير مجدية ، وسيكون الاستقرار السياسي لبلداننا ، وحتى التوازن السياسي العالمي ، معرضا للخطر .

وفي النهاية ، تنجم الأزمات عن الفشل في تفسير مؤشرات الخطر القائمة تفسيرا موضوعيا ، وعن عدم توفر الاستعداد لتقديم الافكار والموارد الضرورية لمنعها . إن أزمة الديون تحتاج الى وجود نفس الرؤية الطويلة الامد التي طبقت على اليابان وأوروبا بعد الحرب . فما نحن بصدده الآن هو مصير البشرية . إن ما يقرب من ثلث سكان العالم عاجز عن ايجاد حل لمشكلة النمو الاقتصادي الذي لا بد منه كي يستطيع تحمل خدمة الديون . ولا يمكن تفادي خطر حدوث انفجار اجتماعي يشمل أكثر من بليون إنسان سوف تمتد آثاره الى البلدان الصناعية ، اذا ما استمرت تنظر الى التدهور السريع للوضع بهذا البرود الذي لا مثيل له .

لقد أصبحت فنزويلا في هذه السنة عضوا كامل العضوية في حركة عدم الانحياز . وبذلك انضممنا الى هذه المجموعة الكبيرة من بلدان العالم الثالث التي تقر بعدم الانحياز بوصفه الخيار الاكثر تمشيا مع واقعنا وتطلعاتنا ، والواثقة بأن قوة الاتحاد تعطي مواقفنا الثقل الذي تحتاجه للعمل على إحداث تغييرات في السياسة والاقتصاد المعاصرين .

وقد أولت فنزويلا باستمرار أهمية خاصة للعلاقات فيما بين البلدان النامية . ونحن على اقتناع باننا ، نحن بلدان العالم الثالث ، لن نتمكن أبدا من أن نمارس سيادتنا السياسية بشكل كامل ، أو أن نحقق المساواة في علاقاتنا الاقتصادية مع البلدان المتقدمة النمو ، ما لم نعزز بصورة كبيرة العلاقات بين الجنوب والجنوب ، بوصفها المنطلق اللازم لتعزيز قدرتنا التفاوضية . ليس هناك ما يدعو الى أن يبقى المجتمع الدولي محكوما الى الابد بأنماط الماضي . يتضح هذا مما يطرأ اليوم على العلاقات بين الشرق والغرب ومن الجهود التي تبذلها البلدان الاوروبية لتأكيد هويتها

واستكشاف سبل جديدة لعلاقاتها . فالنظام العالمي يجب أن يتطور وأن يعبر عن تعددية اليوم . وهدفنا هو أن نكفل ادراج بلداننا النامية - بثقافاتنا واقتصاداتنا وحقائقنا السياسية - بشكل كامل في عالم متعدد الاقطاب . إننا نسعى بهذه الرؤية التي تتجاوز الصراعات وتبرز أوجه الشبه والطاقات المشتركة ، الى تجهيز أنفسنا بالمؤسسات التي نحتاج اليها لنستطيع التكلم والتصرف بشكل أكثر فعالية .

إن فنزويلا ، شأنها شأن البلدان النامية الاخرى ، مدركة للحاجة الى العمل على تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب . وفي هذا الصدد أعلنت فنزويلا عن موقفها في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . وقد أكدت على هذا الموقف مرة أخرى في اجتماع الذكرى الخامسة والعشرين لمجموعة الـ ٧٧ ، الذي عقد في كراكاس في شهر حزيران/ يونيه ؛ وفي مبادرة باريس التي اتخذها رؤساء السنغال وفنزويلا ومصر ورئيس وزراء الهند ، خلال اجتماعهم المعقود بمناسبة ذكرى مرور مائتي سنة على الثورة الفرنسية ؛ ومؤخرا في الاجتماع الذي عقدته حركة بلدان عدم الانحياز ، حيث حظي موقفنا هذا بتاييد ثابت من جميع أعضاء الحركة ، وشكلت مجموعة مؤلفة من ١٥ بلدا ، تمثل افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا . وستعقد هذه المجموعة اجتماعات سنوية ، على مستوى رؤساء الدول والحكومات ، لمناقشة المسائل التي تهم البلدان التي يتكون منها الجنوب .

إن أمريكا اللاتينية ، على الرغم من التغييرات التي مرت بها ، ليست بمنأى عن المصاعب السياسية . واسمحوا لي أن أذكر بوجه خاص تطور الحالة في أمريكا الوسطى . فالتطورات الاخيرة التي حدثت في هندوراس ، كما توضحها اتفاقات تيلا ، تؤكد أن بلدان أمريكا الوسطى ستتمكن ، بفضل الاستقلال والثقة والدعم الدولي ، من تحقيق السلم .

كما نرحب بالاتفاق الذي توصلت اليه السلفادور مع زعماء جبهة التحرير الوطنية فارابوندو مارتي بشأن وقف الاعمال العدائية وبدء المفاوضات مع حكومة السلفادور التي ستمكن هؤلاء الزعماء من الاشتراك في العملية السياسية والديمقراطية في ذلك البلد .

قليلة هي الحالات التي يمكن أن توضح على نحو أفضل من الحالات الحاصلة في أمريكا اللاتينية مدى الضرر الذي ينجم عن التدخل الخارجي القائم على مزاعم المصلحة الاستراتيجية .

ففي أمريكا الوسطى ، نحن نراقب بانشغال التطورات في بنما . إن الغاء العملية الديمقراطية فيها ، فضلا عن أنها انكار للحق السيادي لشعب بنما في اختيار حكومته ، إنما هو عامل يزعزع استقرار العملية الديمقراطية التي تزداد قوة في أمريكا اللاتينية . وما من شيء مرفوض على الاطلاق أكثر من أزمة من شأنها أن تهدد معاهدات توريخوس - كارتر ، التي نعتبرها من منجزات التضامن في أمريكا اللاتينية والتزاما يوحد جميع شعوبنا .

إن أولئك الذين يتحملون مسؤولية مباشرة من بيننا ، مثل فنزويلا ، ازاء المطالب التاريخية لامريكا اللاتينية ، لا يمكنهم أن يقفوا موقف المتفرج من تكديس عناصر التوتر . فما من شيء أهم بالنسبة لامريكا اللاتينية من أن يسوي المجتمع البنمي خلافاته ديمقراطيا وأن يتم الامتثال لاحكام معاهدات القناة روحا ونصا .

وأود أن أعبر عن ارتياح أبناء فنزويلا لرؤيتهم بدء العملية المفضية الى تقرير المصير للشعب البورتوريكي . إننا نرتبط مع بورتوريكو بصلات تاريخية وثقافية قوية . إلا أن شعب بورتوريكو وحده هو الذي يستطيع أن يقرر مستقبله . وفي هذا العام حدثت تطورات جديدة ، وفنزويلا على ثقة من أن هذه التطورات ستسفر عما قريب عن معرفة اختيارات شعب بورتوريكو في تعبير حر عن الارادة السيادية . ولا يمكن أن نخفي أننا ، نحن أبناء أمريكا اللاتينية ، نود أن نرى بورتوريكو وقد أصبحت أمة لاتينية أخرى ، تحقيقا لحلم أبطال التحرير الذين قاتلوا في سبيل ذلك .

وفي كل الحالات التي أشرت اليها ، بالنظر الى أهميتها بالنسبة لفنزويلا ولأمريكا اللاتينية بمجموعها ، تضطلع الولايات المتحدة الامريكية بدور أساسي . وتأمل فنزويلا أن يواصل هذا البلد الصديق اتجاهه الحالي المؤيد للحوار المتعدد الاطراف واستمرار المشاورات . ونحن على اقتناع بأن هذا هو السبيل الوحيد لكي تتقدم القارة الامريكية صوب تحقيق هذه القيم التي نتمسك بها جميعا ، في اطار المنظومة الامريكية وفي اطار منظومة الامم المتحدة في آن معا .

إن فنزويلا تسعى من أجل إقامة علاقات وثيقة وتعاون في سياستها الخارجية . ولا نزال نواجه عقبات تاريخية صعبة لا بد من التغلب عليها . ومن هذه العقبات التوفيق فيما بين هوياتنا الامريكية اللاتينية والقارية والكاريبية . لقد انفصلنا عن منطقة الكاريبي بسبب الاستعمار وبسبب الفرقة التي أثارها . واليوم لا يسعنا إلاّ أن نرحب بالخطوات العظيمة التي قطعتها أمم الكاريبي صوب تأكيد هويتها ، وبجهودها المثيرة للاعجاب من أجل التقارب مع بقية منطقتنا . إن هذه البلدان ليست جيراننا وأصدقاءنا فحسب ، بل هي جزء لا يتجزأ من أمريكا اللاتينية نتشاطر معه الغرض والآمال في مستقبل مشترك .

وفي ختام عرض وجهات نظرنا فيما يتعلق بشؤون أمريكا اللاتينية ، سأشير بايجاز الى مجموعة الثمانية . سينعقد هذا العام في ليما ، ببيرو ، الاجتماع الرئاسي الثالث للآلية الدائمة للتشاور والتنسيق السياسيين . لقد أحدثت هذه الآلية تحولا هاما في نطاق علاقاتنا في أمريكا اللاتينية وفي نهجنا ازاءها .

إن فنزويلا تؤكد رفضها للاستعمار وجميع أشكال التمييز العنصري . ونحن نشارك الاعضاء الآخرين في الامم المتحدة ، وخاصة بلدان الجنوب الافريقي ، قلقها العميق ازاء استمرار نظام الفصل العنصري الابادي الذي يمثل انتهاكا على الطريقة النازية لحقوق الإنسان ، وجريمة ضد البشرية . ونرحب بارتياح كبير بعقد الجمعية العامة دورة خاصة بالفصل العنصري .

انتقل الآن الى موضوع إنهاء الاستعمار . لقد أيدنا على الدوام المبادرات الرامية الى ازالة آخر بقايا الاستعمار ، وخاصة تلك المتصلة باستقلال ناميبيا

وتنفيذ خطة مجلس الامن لهذه الغاية . ونأمل في أن تواصل البلدان المعنية مباشرة بحل المشكلة ابداء الارادة السياسية اللازمة لاختتام العملية بصورة ناجحة وذلك باجراء الانتخابات المزمع عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ، تحت اشراف الامم المتحدة .

إننا نرقب بأمل التطورات الخاصة بمشكلة الصحراء الغربية . ونؤيد مبادرات الامين العام ، ونؤكد من جديد اقتناعنا بأن الحوار المباشر من شأنه أن يسهم اسهاما فعالا في اقرار حقوق الشعب الصحراوي ، وفي ايجاد حل للصراع وفي عملية التكامل في المغرب .

لا بد لنا نحن أبناء أمريكا اللاتينية أن نسوق في هذا السياق حالة جزر مالفيناس . إننا نأمل في أن تشرع جمهورية الارجنتين والمملكة المتحدة ، تمشيا مع قرارات الامم المتحدة والقانون الدولي والتضامن ، في اجراء مباحثات ترمي الى حسم الخلاف المتعلق بالسيادة على هذه الجزر في جنوب الاطلسي التي ظلت تشكل جزءا من جمهورية الارجنتين منذ أن أصبحت شعوب أمريكا اللاتينية مستقلة عن اسبانيا .

ولا يسعني إلّا أن أذكر هنا المأساة الرهيبة التي حلت بلبنان ، تلك الارض التي مزقها الصراع الانتحاري الشيطاني . إن الشعب اللبناني يستحق مساندة العالم وحمايته . ونحن نشيد بقرار جامعة الدول العربية أن تعين لجنة مؤلفة من المملكة العربية السعودية والمغرب ورئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للوساطة في هذا الصراع الرهيب العبثي . وتناشد فنزويلا الامم المتحدة أن تبذل جهودا حثيثة لكي تنهي المجازر الفظيعة وانتهاكات حقوق الإنسان ، وسنتعاون في أي مبادرة يمكن أن نضطلع فيها بدور مفيد .

سأتطرق الآن الى مشاكل المخدرات والبيئة ، بالنظر الى أهميتها البالغة في حياة مجتمعاتنا وبالنسبة للامن الدولي . في عام ١٩٨٤ ، طرحت فنزويلا مشروع اتفاقية (القرار ١٤١/٣٩ ، المرفق) تتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل . ويسرنا أن نرى اليوم تأييدا مطردا لمشروع الاتفاقية المذكور .

في مؤتمر قمة عدم الانحياز مؤخرا اتخذت فنزويلا ، الى جانب بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية زمام مبادرات أخرى تتعلق بمنع عملية غسيل الاموال الناجمة عن الاتجار بالمخدرات واتخاذ اجراءات لمكافحتها . وهناك جهود منهاجية تبذل في بلداننا وعلى صعيد منطقة الاندين دون الاقليمية لاستئصال شأفة هذا الشر .

وفي هذه السنة أبرزت الاحداث الجارية في كولومبيا مدى خطورة تلك الجريمة المرتكبة في حق الإنسانية وحجمها . لقد ظل التضامن الدولي على مستوى الكلمات أكثر ولم يترجم الى أفعال . ولننظر ، على سبيل المثال ، الى سلوك الولايات المتحدة - وهي بلد لا شك في أنه يحتل مكان الصدارة في تقديم التضامن والمعونة المادية . ألم يكن من الاجدى بدلا من تلك المعونة العابرة ، أن تقوم بتعزيز الاقتصاد الكولومبي بتأييد اتفاق البن الدولي ؟

أما والحال ليس كذلك ، فإن البلدان المنتجة للبن مثل كولومبيا وغيرها من البلدان المدينة - ومن بينها البرازيل - وقد باتت محاصرة بتجارة المخدرات ودولاراتها ، بدأت تشهد تضاؤل مواردها من جراء رفض الولايات المتحدة الانضمام الى اتفاقات منظمة البن الدولية . فانهارت الاسعار انهيارا مفاجئا . وأنى لنا أن نكافح الاتجار بالمخدرات في ظل هذه الظروف ومع هذا التدني في أسعار سلعنا الاساسية وكل هذه الديون الثقيلة ؟

ومع ذلك ، فإننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في قمة باريس . ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن انجاز شيء يذكر دون اتخاذ اجراء فعال عندما يتطلب الامر ذلك . إن البلدان المنتجة هي المسؤولة عن مكافحة الاتجار بالمخدرات ولكن البلدان المستهلكة أيضا لا بد أن تكبح من طلبها لأن هذا يزيد من صعوبة الكفاح ضد هذه التجارة .

إن مكافحة الاتجار بالمخدرات لا بد أن تكون حازمة ولا هوادة فيها . ولا يغيبن عن بالنا أن الاتجار بالمخدرات وتعاطيها ، بغض النظر عن تقويضهما لمؤسساتنا وأثرهما على الصحة ، يرتبطان ارتباطا وثيقا بالارهاب وبالاتجار السري في الاسلحة وعودة أنشطة المرتزقة وانتهاك حقوق الإنسان .

وأرى لزاما عليّ أن أقول إنه على الرغم من كل ما ذكرته بروح متفائلة ، فإن الاتجار بالمخدرات لا بد أن يكون موضوع تشريع دولي تتبناه الامم المتحدة في مؤتمر عالمي يتصدى لهذه الجريمة التي لا تعرف حدودا ولا تستخدمها إلّا في التعدي على سيادتنا ورفاهنا .

في مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد ، اقترحت عقد مؤتمر عالمي لمناقشة اتفاقية دولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات يكون تنفيذها ملزما لجميع بلدان العالم .

أما فيما يتعلق بالبيئة فاسمحوا لي بأن أكرر ما قلته في محافل أخرى ، وهو أن التنمية والبيئة أمران متلازمان وأنهما حتى الآن يسيران في اتجاهين متضادين ، ومن الضروري أن تتناول البلدان المتقدمة النمو والنامية هذه المشكلة على نحو مشترك وأن تقارب بين وجهات نظرها في جهد موحد يمكننا من الحفاظ على تراثنا البيئي دون الاضرار بحقنا المشترك في التنمية .

كما أود أن أقترح أن يقوم أعضاء الامم المتحدة بصياغة اتفاقية تكون ملزمة لنا جميعا . إن بلدي ينتمي الى منطقة أساسية في العالم هي منطقة الامازون الشاسعة . وقد قامت الدول الثماني التي تشكل هذه المنطقة بتأسيس ميثاق الامازون الذي نسعى من خلاله ، دون التخلي عن سيادتنا ، الى ضمان الحفاظ على المنطقة باعتبارها تراثا للبشرية حبتنا به الطبيعة لتنمية دولنا وثرواتنا .

إن فنزويلا تؤيد تماما عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي - وبصفة خاصة لإعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، المزمع عقدها في نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وسنحضر بالطبع هذا الحدث الهام . كما نود أن نعرب عن اهتمامنا البالغ بأن تستكمل بنجاح الأعمال التمهيدية الجارية حاليا بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الرابع للتنمية .

فلنكرس العقد المقبل من القرن العشرين من أجل الحفاظ على الاطفال - مستقبل البشرية - في الالف الثالثة من عالمنا . ولنعمل على تخفيض معدل وفيات الاطفال الى

النصف ، وكذلك معدل وفيات الأمهات ، ولنسعى من أجل تحقيق قبول كامل للأطفال في المدارس الابتدائية ، والقضاء على سوء التغذية .

في محفل البشرية هذا ، أود أن أدعوكم جميعا الى الانضمام الى إعلان حقوق الطفل الذي يمثل توافق آراء جميع حكومات العالم ، فيما يتعلق بأدنى حد للضمانات التي يجب أن يكفلها كل مجتمع لأطفاله .

لا بد أن يكون ذلك بمثابة مبدأ أخلاقي دولي جديد . وستؤيد فنزويلا في الجمعية العامة هذه الاتفاقية التي تستهدف ضمان أكثر حقوق الإنسان انتهاكا في العالم - ألا وهي حقوق الأطفال . كما سنؤيد عقد مؤتمر قمة عالمي يكرس للطفولة ، وهو ما اقترحته مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة . ونتقدم الى رئيس وزراء السويد ، الذي كان أول من أيد عقد مؤتمر القمة هذا ، بتعاوننا الكامل في تبني المؤتمر ، الى جانب الدول الأخرى الراغبة في الانضمام الى تلك المبادرة .

في نيسان/ابريل من هذا العام ، وفي الاجتماع الثاني عشر لوزراء صحة بلدان الأنديز الذي عقد في كاراكاس ، اقترحت عقد مؤتمر قمة اقليمي لأمريكا اللاتينية ، بما أن احصائياتنا الاقليمية أصبحت بحق تثير الذعر . فهناك مليون طفل دون سن الخامسة يموتون كل عام : ٠٠٠٠ ٣٦٠ منهم في البرازيل و ٠٠٠ ١٧٥ في المكسيك و ٠٠٠ ٢٤٥ في بلدان الأنديز الخمسة . إن كل طفل في أمريكا اللاتينية يولد ومعه دين خارجي قيمته ٠٠٠ ٣٢ دولار أمريكي ودين اجتماعي قيمته ٠٠٠ ٢٣ دولار . كل طفل حديث الولادة يتحمل مسؤولية تاريخية تبلغ ٠٠٠ ٦٠ دولار ، أي ما يزيد ٢٥ مرة على نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي لدولنا . وباختصار فإن معظم الأطفال في أمريكا اللاتينية فقراء ومعظم الفقراء هم من الأطفال .

إما افول الإنسان وإما التنمية الاجتماعية : هذا هو الخيار الذي يواجه البشرية على عتبة الألف الثالثة .

لقد أتينا الى الأمم المتحدة لننادي بالتعاون الدولي . فلنفتح أعيننا على الأخطار التي لا تحصى التي تواجهنا في هذه اللحظة الواعدة . ولندرك هذه الأخطار ولنعمل معا على تعزيز الاتجاهات التي تحكّم العقل . إن المشاكل الاقتصادية

والاجتماعية التي تواجه شعوبنا هائلة ، ولا يحق لنا أن نرجئ حلولها أو أن نفتح الطريق أمام الصراع وعدم الاستقرار . لقد سيطرت المواجهة الاستراتيجية على أذهان كبار مفكري هذا القرن المنصرم . ولعل الوقت يكون مناسبا الآن لأن نركز انظارنا على أنفسنا - على شعوبنا ومجتمعاتنا ، لكي نقيّم أحوالها واحتياجاتها المعنوية وأزماتها ، وأن نحاول ايجاد حلول لها .

وسيجعلنا هذا ندرك كيف أننا كنا مخطئين في الماضي ، في هذا النصف المضطرب من القرن العشرين ، وسيفتح أمامنا باب الأمل حتى نكون على ثقة ونحن نقترب من هذا التاريخ السحري للألف سنة الثالثة بأن جميع دول العالم ستتمكن في القرن الجديد من السير قدما معا بروح من التضامن الى هدف واحد : وهو كفالة رفاهية البشر جميعا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر الى رئيس جمهورية فنزويلا على بيانه الهام .

اصطحب السيد كارلوس اندريس بيريز ، رئيس جمهورية فنزويلا الى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب السيد كارلوس سول منعم ، رئيس جمهورية الأرجنتين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية الأرجنتين ، فخامة السيد كارلوس سول منعم .

اصطحب السيد كارلوس سول منعم ، رئيس جمهورية الأرجنتين إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب هنا في الأمم المتحدة برئيس جمهورية الأرجنتين فخامة السيد كارلوس سول منعم ، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه .

الرئيس منعم (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أبدأ بياني بتهنئتكم ، سيادة الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين . إنكم تمثلون افريقيا ، وهي قارة ترتبط بأكثر مراحل كفاح الأمم المتحدة صعوبة ونجاحا ، كما أنكم تمثلون نيجيريا وهي بلد تضطلع بدور هام في تعزيز مبادئ ومقاصد ميثاق المنظمة . إننا نعرف جهودكم في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ونرى في شخصكم حاملا للراية في النضال من أجل القضاء على الممارسة الكريهة للتمييز العنصري في الجنوب الافريقي .

أود أيضا أن أحيي الرئيس السابق السيد دانتي كابوتو الذي اضطلع بمسؤولية رئاسة الجمعية العامة بالنيابة عن بلدنا .

إن اعتقادي الدائم هو أنه من غير الممكن أن نتصور مستقبل أي بلد دون أن نفكّر ماديا في حقيقة العالم الذي يحيط بنا ، وانه من غير الممكن أن تكون لدينا رؤيا وطنية صحيحة إلا إذا كانت لدينا رؤيا دولية صحيحة ، وان التقدم غير ممكن إذا أغلقنا أعيننا وتلمسنا طريقنا دون أن نعرف ما يجري في عالم يتغير على نحو مستمر .

ولهذا السبب أود أن أتكلم في هذا المحفل الرفيع عن بعض شواغلنا وأهدافنا وطموحاتنا . أود أن أتكلم عن مخاوفنا وعن آمالنا أيضا . أود أن أتكلم عن المخاطر وكذلك عن الفرص . وبإيجاز فقد حضرت إلى هنا لكي أشارك معكم أحلامنا وواقعنا .

أليست السياسة هي نقطة التركيز في إرادتنا وأفكارنا ؟ إن التاريخ شاهد علينا ولا يمكن أن ندير ظهورنا إليه . هناك تحديات تواجهنا ، وهناك مطالب تحيط بنا وهناك مسؤولية لا مفر منها . يجب أن يكون القرن الحادي والعشرون قرن نهضة حقيقية . وهذا يتطلب الارتفاع على المعايير الأنانية الحزبية والأيديولوجية والطبقية والدينية والعنصرية . ويتطلب أيضا أن نتفهم بعناية مشكلات عصرنا من وجهة نظر عالمية . كما يتطلب التصميم على ألا نقيد أنفسنا بمجرد الكلام .

وحتى نحمي حقوقنا اليوم ، يجب أن نكون على وعي بحقوق الجميع . فما كان خيارا إنسانيا بالأمس ، أصبح الآن أمرا لا غنى عنه . إننا نعرف أننا جميعا نقف في مواجهة مشكلات عالمية كبيرة تتطلب التعاون والتجاوب بروح التضامن .

هناك عالم واحد ، وكرامة إنسانية واحدة ، وموطن واحد للجنس البشري كله وفهم هذه الحقائق ليس جزءا ثانويا من التاريخ الذي نعيش فيه ، وما نحن بصدده الآن هو الفرق بين السلم والحرب وبين التقدم والتدهور وبين التنمية والفقر وبين الحياة والموت .

لقد تميز هذا القرن الذي أوشك على الانتهاء بالتقدم التكنولوجي والعلمي ، ولكنه تميز أيضا بالحروب المروعة وبأعمال إبادية وبتهديدات جديدة . ويجب أن ندرك ذلك التفاعل بين الضوء والظلال وأن نعد أنفسنا حتى نضمن أن يسير القرن الحادي والعشرون في الطريق السليم نحو الاتساق المطلوب .

أعتقد أن الوقت قد حان لكي نعيد صياغة الأفكار القديمة وأن نطهرها ونجددها حتى تتفق مع عالمنا المعاصر . ولهذا يجب أن نعيد تكييف مفهوم الأمن الدولي مع الحقائق الجديدة .

إن عدم الأمن لا يقتصر اليوم على خطر مواجهة نووية بين الدولتين العظميين ، فهناك أنواع أخرى من عدم الأمن في العالم ، هناك خطر انقسام العالم مرة أخرى ، إلى شمال وجنوب في هذه المرة ، نتيجة لعدم قدرتنا على تحقيق التنمية الاقتصادية المتسقة على مستوى عالمي .

لا يمكن أن يتحقق السلم أو أن يكون هناك نظام دولي في عالم تسوده عدم المساواة غير العقلانية . ولقد دأبنا منذ عقود على مناشدة الضمير العالمي الذي يطالب بتحقيق السلم ، أن يفعل كل ما في طاقته لإنهاء الانقسام بين الشرق والغرب .

واليوم ، هنا والآن ، علينا أن نفعل ذلك لكي نتجنب الانقسام الذي يتسم بنفس القدر من الخطورة بين الشمال والجنوب والذي من شأنه أن يقسم العالم في القرن الحادي والعشرين إلى عالمين متباينين تماما : مجتمع غني مترف تقابله أغلبية من البلدان المتزايدة الفقر . وبنفس الطريق ينبغي إيلاء اهتمام كبير إلى الأخطار التي تهدد التوازن الايكولوجي والبيئة البشرية .

وبالنسبة لنا جميعا ، لا ينبغي للإنسان أن يفترس أخاه الإنسان . إن كوكبنا ليس كيانا مهينا . والتنمية ليست مجرد معادلة رياضية . والتكنولوجيا ليست سرابا ينبغي أن يدمر البيئة البشرية . وينبغي إقامة شكل صحيح من الإنتاج على أساس الإدارة الحكيمة للموارد المتجددة وتقليل استهلاك الطاقة والمواد الخام التي لا يمكن الاستعاضة بغيرها عنها . وفضلا عن ذلك ، من الضروري انقاذ القيم الثقافية ، ونوعية الحياة والطرز والتقاليد الكامنة في هوية كل أمة . ومن الضروري تشجيع إعادة اكتشاف الإنسان التدريجي للطبيعة والماء والأرض والهواء والنبات والحيوانات . هذه مسائل موضوعية تتطلب وعيا سياسيا واستجابة قاطعة قبل أن يفوت الأوان .

ولم يعد أن يمضي اهتمام الفلاسفة وعلماء الاجتماع والخبراء بعلم الإنسان وعلماء اللاهوت والشعراء في عزلة عن الحدود العادية لسياسة تحقيق مجرد الكفاية . إنني لا أؤمن بالسيطرة الغرورة التي تنطوي على خطر حقيقي على مصير العالم . والأمم المتحدة هي المحفل المثالي الذي يمكن في إطاره خلق هذا الضمير الذي تستلزمه الظروف المتغيرة . وعلاوة على ذلك ، من الواضح أن الأفق السياسي الحالي يعطينا سببا للأمل . ويمكننا أن نلمس أن مناخ الانفراج آخذ في التبلور ليس فقط على مستوى المعارضة السياسية الأيديولوجية بين الدولتين العظميين بل أيضا في الصراعات الإقليمية . وفي السنوات الخمس الأخيرة شهدنا اتخاذ خطوات ملموسة على هذا الدرب الطويل صوب التغلب على مناخ الحرب الباردة .

لقد تحقق تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح ، على سبيل المثال المعاهدة التاريخية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لعام ١٩٨٨ . وهذا التقدم قد

يشير إلى بداية التغلب القاطع على سباق التسلح غير الرشيد . إن ذلك الحدث نموذجي لأن له آثارا إيجابية على الصراعات الأخرى .

وأعتقد أنه ينبغي لنا جميعا أن نشكر الأمين العام على تصميمه ، على أنشطته الحكيمة العملية الدؤوبة المتفائلة ، حتى في الأوقات التي بدا فيها مستحيلا وجود أي سبب للتفاؤل . ويكفي أن نذكر بالتقدم الذي أحرز صوب السلم في الصراع بين العراق وإيران وفي تلطيف حدة مشكلتي قبرص وأفغانستان . وفيما يتعلق بمسألتي كمبوتشيا والصحراء الغربية ، نأمل أن يواصل الأمين العام تلقي الدعم الضروري للتحقيق النهائي للسلم .

نأمل أيضا في إمكان التوصل إلى حل عادل للمسألة الكورية . ونرجو بإخلاص أن تجرى انتخابات شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم في ناميبيا وأن يمثّل شعبها الذي طالت معاناته في الدورة القادمة للجمعية العامة وأن نرحب بها بين ظهرانينا باعتبارها دولة ديمقراطية مستقلة جديدة . وستكون هذه خطوة حاسمة صوب تطبيع الحالة في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية .

بيد أن الأمر يتطلب ما هو أكثر من ذلك بكثير . فدون الاستئصال النهائي للفصل العنصري في الجنوب الافريقي لن تطفأ شارة العنف . فما هو نوع السلم الذي يمكن ضمانه إذا كان يقوم على الصمت عن الاستبعاد والانتهاك اليومي لأبسط حق إنساني ألا وهو الحق في المساواة ؟

نحن الأرجنتينيين ممتنون امتنانا خاصا للسيد خافيير بيريز دي كوييار على الدور الذي ما فتئ يلعبه فيما يتصل بصراعنا الإقليمي - وأقصد الصراع في جزر مالفيناس . إن هذه المسألة ترتبط ارتباطا مباشرا بالسلم ونزع السلاح . ومنذ البداية الأولى لتولي حكومتنا السلطة ، ما فتئنا نسعى لأن نشاطر في المناخ العام للإنفراج . ولهذا السبب اتخذنا تدابير إيجابية . إننا نمد يدنا مظهرين استعدادنا للدخول في حوار ، في الوقت الذي نتمسك فيه بحقوقنا التاريخية غير القابلة للتصرف في السيادة على جزر جنوب الأطلسي . والتدابير الملموسة المتخذة مؤخرا بناء على

مبادرتنا معروفة تماما . وإن تطبيع الحوار الثنائي ينبغي أن تتبعه إرادة قوية حكيمة لإنهاء الحالة الاستعمارية التي لا يمكن أن تدوم تاريخيا .

إن هذه فرصة مناسبة لأن أنقل لممثلي الغالبية الساحقة من البلدان الممثلة هنا الامتنان العميق لشعب الارجنتين . ففي مناسبات متكررة عبرتم عن تأييدكم الغامر لمطلبنا العادل . إن ذلك الموقف وذلك التأييد الكامل يشجعان آمالنا في حل سلمي عادل لهذا الصراع . وأود أن أؤكد أننا نناضل نضالا سلميا دؤوبا بتعقل ومثابرة لاستعادة جزرنا ، جزر مالفيناس .

ومن بين الصراعات الإقليمية ، هناك صراع يعنينا بطبيعة الحال ألا وهو الصراع في أمريكا الوسطى . إننا نؤيد إيجاد حل سياسي تفاوضي دون التدخل الخارجي . وينبغي للبلدان المعنية مباشرة أن تجد الحلول الخاصة بها وقد أثبتت التجارب أن هذا هو النهج السليم . والاتفاقات ، مثل إعلان تيلا الصادر عن رؤساء أمريكا الوسطى ، دليل على ذلك . ولا يمكن التوصل إلى حلول إذا تجاهلنا ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، مبدأ عدم التدخل . كذلك ليس من شأن إرجاء التنفيذ الكامل للتعددية الديمقراطية والحرية إلاّ زيادة الصراعات .

إن مسألة الشرق الأوسط تستحق تفكيرا متمعنا . إن تلك المنطقة مفترق طرق تاريخي للثقافات . وشأنها شأن أي منطقة صراع ، يمكن أن تصبح بل لقد أصبحت في الواقع منطقة خطر وتخلف عن القيام بما هو واجب . وهي منطقة محفوفة بخطر حاد على نحو خاص بسبب موقعها الجيوسياسي وما تنطوي عليها من مصالح متنوعة . وبلدنا يؤكد من جديد على الحاجة إلى إيجاد حل عاجل لصالح جميع القطاعات المتعارضة . وأقصد بذلك أن الحل ينبغي أن ينطوي على احترام حقوق جميع الأطراف المعنية في تقرير المصير والعيش داخل حدود معترف بها وآمنة . وتنطبق هذه الحقوق بالقدر ذاته على إسرائيل وعلى شعب فلسطين . لقد تحقق الكثير في مجال النوايا والإعلانات ، ولكن ، للأسف ، لا تزال فلسطين أرض موت وألم وكراهية متزايدة . ويعتبر لبنان ، في حالته التعسة ، دليلا صارخا على العجز عن تحقيق حلول سلمية . ويؤيد بلدنا عقد مؤتمر السلام الدولي في إطار الأمم المتحدة من أجل إحلال السلم في تلك المنطقة والتفاوض

على اتفاق نهائي يتضمن ضمانات دولية حقيقية إلى حين تطبيع الحالة . وذلك الأسلوب جعل من الممكن التوصل إلى حل سليم في ظل ظروف على نفس القدر من الخطورة . ومهما كان الأمر ، فإننا سنؤيد أي نوع من التفاوض تتفق عليه الأطراف بغية إنهاء إراقة الدماء .

إن بلدنا يضم جماعتين كبيرتين إحداهما عربية والأخرى يهودية ، وهما تتعايشان في سلام ولكل منهما طريقة حياتها الخاصة وتقاليدها ومعتقداتها الدينية . وأنا نفسي سليل إحدى هاتين الجماعتين ويمكنني أن أكون شاهدا على تجربتنا المتواضعة وإن كانت غير هينة . نحن الأرجنتينيين نعتقد ، كأي شعب عززته الهجرة المتنوعة ، أنه يمكن للبشر أن يعيشوا في سلم أيا كانت عقيدتهم أو جنسهم أو لونهم . ولهذا ، إذ أحس بهذه المشكلة بوصفها إحدى المشاكل التي تؤثر تأثيرا كبيرا جدا في مشاعري وتجربتي ، عرضت المساعي الحميدة لحكومتي وشخصي للعمل صوب التقريب بين الأطراف المعنية ، إذا ما رغبت في ذلك ، وفقا للأسلوب الذي تراه سليما . ونحن ندرك المصاعب الهائلة التي تنطوي عليها المشكلة ، لكننا لن نتوانى عن بذل جهودنا أو عن عرض خدماتنا فيما يتعلق بأية مبادرة محددة .

يجب على منظمتنا أن تُكَرِّس جهودها ، فيما يتجاوز مشاكل السلام ونزع التسلح ، لقضايا جديدة تصبح ، بسبب أهميتها ، القضايا الشاملة الكبرى لجيلنا .

إن كل بلد تقريبا ضحية للاتجار بالمخدرات ، بوصفه مستهلكا ، أو منتجا أو وسيطا . هذه المشكلة بالغة الخطورة لا يمكن مواجهتها إلا إذا عمل المجتمع الدولي على نحو متضافر وقوي ولاحق بنفس القسوة استهلاك المخدرات والاتجار بها وإنتاجها .

تعتقد منظمات الإجرام الدولية أحيانا أنها أقوى من بعض الدول . لكن هذا ليس صحيحا ، لأن تلك المنظمات تفتقد القوة الأخلاقية وحربها ، بالرغم من عنفها ، حرب يائسة .

إن بلدنا - وبخاصة حكومتنا - لراغبة في شن حرب شاملة على كل الجبهات ضد هذا البلاء . إننا نريد أن نوسع تدابير تطبيق القانون لتطال كل المتورطين في الاتجار بالمخدرات . إننا نمد الحكومة الكولومبية بكل أنواع الدعم المتاح .

وفيما يتعلق بهذه النفقة أريد لكلماتي أن يكون لها طابع النداء بكل قوته من أجل عمل مشترك ومُوَحَّد . فبالرغم من القيود الهائلة التي يواجهها بلدي ، فإننا قمنا بتقديم ثلاث طائرات استكشاف واستطلاع وقتال لشقيقتنا جمهورية كولومبيا .

أود الآن أن أتناول واحدة من المشاكل الشاملة الكبرى التي تصيب بلدنا بخاصة وإخواننا في أمريكا اللاتينية . وأشير إلى النظام الاقتصادي الدولي السائد . إننا أحد البلدان التي يتأثر حجم صادراتها بما يجري من اقصاءات أو تحديدات يفرضها نظام جمركي وحواجز جمركية ، وإعانات مالية وغيرها من التقييدات المفروضة على التنافس الحر في تجارة المنتجات الزراعية . هذا التقييد يتطابق مع مطالب دفع الفائدة على ديننا الخارجي . إن الدول الصناعية ، التي تطالب باحترام مطلق للالتزامات المالية ، هي نفسها التي تحد من إمكانات الانتعاش وذلك بالحد من وصول سلعنا الاساسية إلى أسواقها .

هذا يعني بالتحديد أن الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية تواجه وضعا يجعلها ترهن برامج التنمية ، أو تطالب شعوبها بدفع ثمن اجتماعي عال جدا ، وغير أخلاقي فعلا ، لكي تفي بالتزامات الديون الخارجية .

إن حكومتنا ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها ، لكننا بالطبع نطالب بالتغييرات المتبادلة الأساسية في إدارة التجارة الدولية لجعل جهودنا قابلة للحياة اقتصاديا حتى نستطيع أن نبيع منتجاتنا بأسعار تنافسية وواقعية .

إننا لسنا خائفين من الدين نفسه ، بقدر خوفنا من إصرار نظام على متابعة تأجيل الامكانيات المشروعة للانتعاش . لن أدخل في تفاصيل أوجه الظلم الواقع على الاقتصاد العاطي . إن كثيرا من البلدان الممثلة هنا تعاني بفعل ذلك الدين من حرمان فظيع فعلا - وبالفعل إن بقاء تلك البلدان نفسه مهدد . لقد تم وصف هذا التناذُر بدقة . إن البيانات المتعلقة بالتدفق السنوي للدولار من الجنوب إلى الشمال تجعل أية تعليقات أخرى نافلة .

إن ما أريد الإشارة إليه أمام الجمعية العامة هو أن في أزمة الأرجنتين الراهنة ، التي هي مشابهة في جوهرها لأزمة العديد من بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى ، ان العامل الحاسم هو التشويه اللاحق باقتصادنا ، متطابقا مع فساد التجارة العالمية .

وفي هذا الصدد إننا ملتزمون بالقيام بإعادة تنظيم شامل ، وقف للتضخم الفاحش وتنظيم الدولة واستبدال اقتصاد مدمر أفسدته المضاربة المالية بما نسميه "الثورة المنتجة" ، لكي يستطيع أن ينتفع كل من يعمل في المؤسسات المنتجة .

إننا ندرك أنه مما ينطوي على التناقض ندعو إلى نظام خارجي عادل بينما يسود الظلم والفوضى داخل حدودنا . لذلك ، فإن ولايتنا بدأت بإعادة هيكلة شاملة لاقتصادنا وتنظيمنا المالي . خلال أسابيع معدودة تمكنا من ضبط عملية التضخم الفاحش ، ومن تخفيض معدلات الفوائد واحتواء تعادل القيمة بالدولار . ومع ذلك فإننا ندرك أن إعادة التنظيم الداخلي هذه لن تبقى سوى مجهود جزئي إذا لم يشفعها تغيير اقتصادي على المستوى العالمي . لأننا أيضا على المستوى العالمي ، على الأقل في دائرة البلدان الرأسمالية ، نعاني من مرض هو الامتياز الممنوح للدوائر المالية - امتياز المضاربة - الذي يلحق الأذى بالعنصر الأساسي ، ألا وهو الانتاجية . لا تعود العملة المتداولة رمزا للقيمة وتصبح التجارة هي العامل المهيمن في الاقتصاد .

حيال هذا الواقع ، يتخذ بلدي إجراءات على الصعيد الإقليمي ، بدءا من حدودنا المباشرة ، لتنفيذ سياسة تكامل وتعاون متنامية مع اخواننا في أمريكا اللاتينية .

ويجري الآن عمل مكثف لتعزيز وتوحيد نظام للتجارة ، والتبادل التكنولوجي والتعاون من أجل الانتاج ، يعتمد على اتفاقات ملموسة . وهكذا ، فإن المضمون الواقعي لهذا المجهود سيكون في أيدي رجال الأعمال ولن يكون فقط في يد الدولة .

إننا على ثقة بأنه بمرور الوقت ستصبح هذه المبادرة المهمة حجر الزاوية لهذه الوحدة بين الشعوب ، هذه الوحدة التي هي المصير الطبيعي لشعوب أمريكا اللاتينية غير أن هذا العمل ليس مقصورا على قارتنا . إننا نحاول توسيعه ليشمل بلدان أخرى عن طريق التجارة والتعاون التكنولوجي .

لقد حاولت الإشارة إلى بعض الجوانب الأساسية لموقفنا فيما يتعلق بالمشاكل الدولية . إننا نعتقد اعتقادا جازما أن أمام الامم المتحدة عملا مهما جدا لتصحيح الانحرافات وإيجاد السُبل التي تحقق ما نطمح إليه .

إن ولاية الامم المتحدة ، كما حُددت في الفقرة الثالثة من المادة الاولى من الميثاق ، تقوم على :

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ..."

إن هذا الهدف واسع وصعب التحقيق . ومع ذلك ، فإننا نشعر أكثر من أي وقت مضى أن المهمة الاساسية للامم المتحدة هي تدبير مشاكل العالم الكبرى من أجل منفعة الجميع وليس فقط وفقا لاهواء قلة من الدول ، رغم كونها أقوى الدول .

أكرر ، ليس هناك ثلاثة عوالم . ليست هناك مستويات مختلفة للبشر يمكن تجاهلها . ليست هناك قارات يمكن اسقاطها . ليس هناك خلاص فردي . القرن الحادي والعشرون سيبنى بسواعد كل فرد في العالم وإلا كان محض سراب . إن من المهم تجنب أي انقسام عالمي يتعذر إصلاحه ، لان هذا الانقسام لن يبقى سياسيا بل يصبح بالاحرى اقتصاديا .

إن بلدنا ، مثل الغالبية العظمى من البلدان النامية ، يطمح إلى التعاون الفعّال مع الدول الصناعية التي تتأثر بدورها بالتناقضات الناتجة عن النمو التكنولوجي . لقد عُبر عن هذا الموقف بوضوح في مؤتمر بلغراد لرؤساء دول عدم الانحياز . وقد غلب هناك التعاون البنّاء على حوافز المواجهة .

وفي الختام ، أود التوجه بنداء . أود أن تصل كلماتي إلى ضمير الكل ، إلى كل قلب ، دون تمييز على أساس العقيدة أو الدين أو الانتماء السياسي أو الأحزاب القومية . أود لكل واحد منا أن ينظر الآخر في عينه وأن نسأل أنفسنا بإخلاص وصراحة : هل هذا هو العالم الذي يستحقه أطفالنا ؟ هل ستشعر بالفخر بهذا العالم الذي سيرثه أطفالنا غدا ؟ هل سنشعر بالمرض حينما يدعونا - في المستقبل القريب - صوت التاريخ وصوت دمنا إلى الحساب ؟

لا نستطيع ارتهان الحاضر . لا يمكن لنا قتل أملنا . لا يمكن لنا ذَبح أحلامنا . ليس القرن الحادي والعشرون تغييرا بلاغيا في العبارة . إنه ليس شعارا براقا للدعاية ، وليس هدفا تكنولوجيا جديدا . إن القرن الحادي والعشرين أصلا يتمثل في كل واحد من أطفالنا وشبابنا .

يبدو أن القرن الحادي والعشرين هو قرن الملايين من الأطفال والشباب الذين يطالبوننا ، اليوم وفي هذه اللحظة ، بأن نواجه مسؤولياتنا بالفطنة والبراعة اللازمتين للسيطرة على مصير العالم . لا ينبغي للقرن الحادي والعشرين أن يكون قرن الحرب والكرب والموت والجوع والنفور والجنون الجماعي واللامبالاة والمرض والتخلف والجهل . فاليوم ، يحول الفقر دون حصول بليون نسمة على الحد الأدنى من مستوى المعيشة المقبول . أي أن واحدا من كل خمسة أشخاص من البشر يعاني من هذه الإهانة الكبيرة . وفي غضون الأربع والعشرين ساعة الأخيرة - وأرجو أن تستمعوا لي جيدا - توفي حوالي الأربعين ألف طفل دون سن الخامسة لأسباب تتصل بالظروف الاقتصادية السيئة . وفي مواجهة هذه الحالة ، لا يمكننا أن نشيح بوجوهنا الى الجانب الآخر وندعي عدم المعرفة . إن المستقبل لا يمكن أن يقاس بالثروة المادية أو الفقر فقط . يتعين علينا أن نحارب الجوع في وسط الأطفال الجياع ، كما يجب أن نهتم ببأس الأطفال الأثرياء .

ففي البلدان الفقيرة ، لا تتوفر الوسائل الاقتصادية للتعليم أو العمل أو الرفاه أو البقاء في حد ذاته . وفي البلدان الصناعية ، يشعر الأطفال أن خطر الثقافة المتسمة بالمنافسة الشديدة يتهددهم . فهم محرومون من المكان والزمان اللذين يحتاجون اليهما للهو والمرح ، ومكرهون على دخول عالم لا تبقى فيه القيم الهامة حية على الدوام . وفي كلتا الحالتين ، في البلدان المتطورة والنامية ، يشعر الشباب أنهم مواجهون "بعالم مقفل" . لا يمكن للقرن الحادي والعشرين أن يكون مجرد امتداد لهذا السراب .

إنني أصر على أن نوجه لأنفسنا سؤالا نردده في أعماقنا ، وهو سؤال قد يبدو قاسيا وصريحا : هل نحن سعداء حقا بالعالم الذي خلقناه ؟ هل بوسعنا أن ننظر في عيون أطفالنا وشبابنا ونقول لهم دون رياء بأننا سنخلف لهم عالما يستحق العيش فيه ؟ هل بوسعنا أن نقول "إن المهمة اكتملت" وأن نتنفس الصعداء ؟ هل بوسعنا أن ننام قريري العين في الوقت الذي يعاني فيه إنسان لا حول له ولا طول سكرات الموت لحاجته الى الطعام أو الدواء أو الثقافة أو المحبة ؟

إنني أعلم أن الجواب لن يرضينا ، ولكني أعلم أن الجواب سيقرب ضمائرنا من بعضها البعض ، أو أن أترككم مع هذا النداء الأخير . إن الأطفال والشباب هم أفضل مقياس لسلوكنا وقراراتنا . يجب أن يكونوا رمز الأمل في القرن الحادي والعشرين ، لا أن يصبحوا ضحايا رعب الالفين الجديدة . هذا هو الذي يحدوني الى أن استعمل كلمات قداسة البابا بولس السادس وكأنها كلماتي ، وهي كلمات نداء والتزام لجميع الرجال ذوي النية الحسنة : "من الواضح أن السلم أكثر من مجرد غياب الحرب . إن السلم هو التنمية ؛ وبدون التنمية فإن السلم مجرد وهم" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة أو أن أشكر رئيس جمهورية الأرجنتين على بيانه الهام .

أُصطحب السيد كارلوس سول منعم ، رئيس جمهورية الأرجنتين ، الى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب السيد يانيز درنوفسيك ، رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن الى خطاب رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

أُصطحب السيد يانيز درنوفسيك ، رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يانيز درنوفسيك ، رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

الرئيس درنوفسيك (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أهنئك ياسيدي باحترام شديد على انتخابك رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . وبوصفك ممثلا لبلد افريقي بارز ، نيجيريا الصديقة ، ونظرا لما تتمتع به من حنكة وخبرة دبلوماسية ، فإنك مؤهل بصورة بارزة لتترأس هذه الجمعية .

وفي نفس الوقت ، فإنني أود أن أشيد بسعادة السيد دانتي كابوتو ، ممثل الأرجنتين ، على ترأسه الناجح جدا للدورة الثالثة والاربعين .

هناك العديد من الأسباب التي تدفعني الى أن أعرب عن تقدير وامتنان خاصين للسيد بيريز دي كوييار ، الأمين العام . ويحضرني بصورة خاصة إسهامه الهام العام الماضي في التماس حلول لأعقد مشاكل العالم .

إن آراءه عن الحالة الراهنة في العلاقات الدولية ، وتأثيرها على مركز الأمم المتحدة ودورها ، والتي عرضها في تقريره السنوي عن أعمال الأمم المتحدة ، جديرة بالاهتمام حقيقة .

لقد انعقد مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة مؤخرا في بلغراد ، عاصمة بلادي ، وأنا واثق أن الجمعية العامة تشاطرنا الاقتناع أنه كان حدثا من الأحداث الدولية الكبرى هذا العام .

وإنه لشرف عظيم لي ، ومن واجب المسؤولية ، أن أعرض على الجمعية العامة نتائج القمة التاسعة الواردة في الوثائق الختامية ، ورسائل أهم اجتماع لبلدان عدم الانحياز . وأعتقد أنني ، بهذه الطريقة ، سوف أسهم كذلك في النظر في المسائل المدرجة على جدول أعمال دورة الجمعية العامة هذا العام .

لقد اعتمد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز إعلانا ، وكذلك ، عددا من الوثائق المنفصلة تتعلّق بمسائل معينة في المجالين السياسي والاقتصادي . وتعكس وثائق القمة آراء بلدان عدم الانحياز بشأن التطورات الحالية في العلاقات الدولية ، وكذلك بالنسبة لتطلعاتها للإسهام في هذه العمليات .

وعلى قدر ما يمكن من الإيجاز يمكن أن نعبّر عن هذه الآراء كما يلي : بعد فترة طويلة من التوتّر خلال السنوات القليلة الماضية بدأ الموقف يتغير ، فالتوتّرات العالمية تخف ، ولهذا تأثير إيجابي على عملية حل الأزمات والمشاكل العالمية التي تطاولت .

وأساسا ، فإن ما يحدث هو ما دعت إليه حركة عدم الانحياز دائما ، ولكن الموقف لا يزال بعيدا عما هو مرغوب فيه . فالعلاقات الدولية اليوم تنطوي على الخصائص القديمة والجديدة معا . إن الانفراج بعيد عن أن يكون عالميا ، فالحروب لا تزال مندلعة في أنحاء كثيرة من العالم والانفراج السياسي على طول الخطوط بين الشرق والغرب لم يتبعه انفراج اقتصادي على طول الخطوط بين الشمال والجنوب . فعملية إفقار الجنوب مستمرة ، والانجازات التكنولوجية يمكن أن تحقق تحسنا كبيرا في

نوعية الحياة . كما يمكنها أن تجلب دمارا مأسويا . ولئن كانت حقوق الإنسان شرطا أساسيا للحياة في بعض الأماكن ، فهي في أماكن أخرى هدف بعيد المنال .

وفي تقييم بلدان عدم الانحياز ، فإن العالم في مفترق الطرق . فقد يكون هناك تقدم مطرد في المجتمع الدولي ، ولكن ربما كان هناك تخلف كبير أيضا .

في عالم يتزايد فيه التكافل ، أعربت بلدان عدم الانحياز عن استعدادها لتحمل نصيبها من المسؤولية لحل المشاكل المشتركة . وبالتالي ، فقد اختارت أن تتعامل مع تلك المشاكل التي تشغل المجتمع الدولي بأسره على نحو متزايد ، ومنها ، على سبيل المثال ، مسألة حماية البيئة ، ومشكلة المخدرات .

وكنا ، لعشرات السنين ، نعارض المواجهات في العالم ، مدركين أن المشاكل لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار والتعاون . وقد عقدنا العزم على التعاون مع دول العالم الأخرى من أجل هذه الغاية ، واثقين من أن الواقعية ستسود على التحيز والأيديولوجيات الجامدة .

وتمشيا مع آرائها ، ركّزت بلدان عدم الانحياز على عدة مجالات جعلت لها الأولوية في عملها في المستقبل ، والأولوية الأولى هي بذل الجهود لحفظ السلم ، وتحقيق نزع السلاح ، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية .

إن مفهوم الأمن لا يقتصر على عنصره العسكري ، إذ أن مما يرتبط بنزع السلاح ارتباطا وثيقا ، احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والتسوية السلمية للنزاعات ، والتنمية الاقتصادية ، واحترام كل حقوق الإنسان الفردية والجماعية .

والآن ، وقد بدأت أخيرا عملية نزع سلاح حقيقية ، تواصل بلدان عدم الانحياز العمل لتعزيز هذه العملية وتوسيع نطاقها . ولا تزال الإزالة الشاملة للأسلحة النووية هدفا أوليا . وتعطي يوغوسلافيا ، مع غيرها من بلدان عدم الانحياز ، الأولوية للحظر الشامل للتجارب النووية . كما أننا ندعو إلى اعتماد اتفاقية شاملة في أقرب وقت ممكن ، لحظر الأسلحة الكيميائية والحد منها .

وفي مؤتمر القمة التاسع أكدت بلدان عدم الانحياز ، أيضا ، استعدادها للإسهام الكامل لبدء وتنفيذ عملية نزع السلاح التقليدي على المستويات العالمية والاقليمية ودون الاقليمية .

وأود ، أيضا ، أن أؤكد دعمنا الكامل لدور الأمم المتحدة المركزي ومسؤوليتها في مجال نزع السلاح ، وسوف يزداد تأكيد هذا الدور بإنشاء نظام متكامل ومتعدد الأطراف للتحقق تحت إشراف المنظمة .

والأولوية الثانية ، هي السعي المشترك لحلول فعّالة ومقبولة لمشاكل العلاقات الدولية الاقتصادية .

وفي ترحيبها بالتغيرات الإيجابية في العلاقات الدولية ، أوضحت بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة التاسع "أن الانفراج الذي يخلو من المضمون الاقتصادي لا ينتظر له الاستمرار" . وقد فصلنا القول في هذا التقييم بالذات . إن موقف البلدان النامية ، وهي أغلبية الجنس البشري ، الذي يزداد صعوبة هو أن حرمانها من الوصول إلى الإنجازات العلمية والتكنولوجية ، يشكل عقبة رئيسية أمام تطلعات العالم إلى التكامل على أساس التكافل ، والتعاون المتكافئ . وهذا الاتجاه لا يشكل عقبة أمام النمو السريع والمتوازن للاقتصاد العالمي بأسره وحسب ، ولكنه يعد تهديدا مستترا للسلم والاستقرار العالميين .

وقد لاحظت البلدان غير المنحازة ، في تحليلها ، التغيرات المعقدة التي طرأت على الاقتصاد العالمي ، ومنها الاستقطاب التعددي المتنامي ، والطفرات التكنولوجية الجديدة ، وتعزيز المجموعات المتكاملة على النطاق العالمي ، والإصلاحات داخل البلدان الاشتراكية ، وهذه التغيرات تنطوي على إمكانيات جديدة للتنمية ، ولكن طريقها دقيق ، ونتائجها غير مضمونة . وهناك ، أيضا ، مخاطر محاصرة الأطراف الأخرى أو استبعادها .

أضف إلى هذا ، أن الممارسة تثبت ، أكثر فأكثر ، انه من الصعب التحكم في الاقتصاد العالمي على أساس الاتفاقات التي يتم التوصُّل إليها في دوائر ضيقة إذ كلما كان المناخ السياسي الدولي مواتيا ، زاد الإدراك العام بالتكامل ، وأن السنوات التي

شهدت نموا ثابتا نسبيا للبلدان المتقدمة النمو ، يمكن أن تصبح ، بالفعل ، تربة خصبة لبداية جديدة للحوار والتعاون بين الشمال والجنوب . إن الرسائل التي تمخض عنها مؤتمر القمة التاسع ، والاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ الذي سبقه ، تعبر ، بشكل قاطع ، عن استعداد بلدان عدم الانحياز ، والبلدان النامية الاخرى للسعي مجتمعة إلى حلول فعّالة ، ومقبولة بوجه عام للمشاكل الرئيسية والمتداخلة : مشاكل المديونية الخارجية ، والتنمية ، والتمويل ، والتجارة ، والمواد الخام ، والتكنولوجيا ، وكذلك المشاكل المحددة والحادة التي تثقل ، بوجه خاص ، كاهل البلدان الاقل نموا . ونحن مقتنعون بأنه توجد اليوم ظروف واقعية لقيام توافق عالمي جديد في الآراء بشأن التنمية وهذه فرصة لا يجب أن يضيعها المجتمع الدولي .

وأود أن أشير إلى أن مشكلة الديون الخارجية لعدد كبير من البلدان النامية هي مشكلة لا يمكن تأجيل حلها .

إن الركود الاقتصادي المزمن لهذه البلدان ، والتدفق المستمر لرأس المال بسبب خدمة الديون الخارجية إلى اقتصاديات البلدان المتقدمة النمو لا مهرب من آثارها الاجتماعية والسياسية الخطيرة على البلدان المدينة ، وعلى المجتمع الدولي بأسره .

ونحن نؤيد التغير في وقف الدائنين وبوادر حسن نيتهم في تناول هذه المشكلة بروح أكثر ابتكارا ، مما يحسن من إمكانيات تسويتها ، ولكننا نود أيضا أن نؤكد ضرورة معالجة هذه المشكلة بشكل أسرع وأكثر فعالية ، لمصلحة الجميع .

ونحن لا نتوقع إمكانية التوصُّل إلى حلول لكل المشاكل هنا في الأمم المتحدة . فمن الضروري الجمع بين العمل على المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية . والوكالات المتخصصة والمحافل الاخرى لها دور واضح المعالم . ومع ذلك أن الدفعات والخطوط التوجيهية السياسية الضرورية جدا يجب أن توجه من هذا المحفل العالمي الديمقراطي ، لكفالة اتساق جميع الانشطة وأفضائها إلى خلق الظروف المؤاتية للإدماج الأسرع للبلدان النامية في التيار العام للاقتصاد العالمي . إن المزيد من الاتصالات المثمرة والتوصل إلى اتفاق على عدد أكبر من المسائل الاقتصادية والإنمائية الاساسية يشكلان في نفس الوقت أفضل ضمان لنجاح الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة المقرر عقدها في نيسان/ابريل من العام القادم .

وتتطلب أيضا الحاجة الماسة إلى توافق جديد في الآراء على التنمية الاشتراك السياسي من جانب البلدان على أعلى المستويات . ولذلك فإن فكرة المشاورات المنتظمة بين قادة الشمال والجنوب فكرة حان وقتها وتستحق تأييدنا الكامل .

والأولوية الهامة التالية بالنسبة لبلدان عدم الانحياز هي تأييدها لحق جميع الشعوب التي ترزح تحت السيطرة الأجنبية أو الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال . وبلدان عدم الانحياز ، إذ أكدت التزامها بهدف الاستئصال الكامل للاستعمار ، تعهدت مرة أخرى بتدعيم تضامنها مع بلدان عدم الانحياز والبلدان الاخرى التي تواجه العدوان أو التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية .

ومما هو مأمول فيه أن تنتهي مشكلة ناميبيا ، وهي أكبر المشاكل الاستعمارية المعلقة . إن عملية الحصول على الاستقلال على أساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) التي يجري تنفيذها الآن ويتركز عليها انتباه العالم بأسره ، تمثل انتصارا للجهود الدائبة التي قامت بها منظمتنا لوضع حد للاحتلال غير الشرعي من جانب جنوب افريقيا .

وتبدأ هذه العملية الآن مرحلتها النهائية الحاسمة . ومسؤوليتنا هي أن نمنع ، عن طريق العمل الحاسم ، جميع المحاولات التي تسعى لإحباط خطة الامم المتحدة في اللحظة الأخيرة . ويجب ألا يمنع شعب ناميبيا من التعبير عن إرادته بحرية في الانتخابات .

وتحقيقا لهذا الهدف ، في إعلان خاص اعتمد في اجتماع القمة التاسع ، دعت بلدان عدم الانحياز مجلس الامن والامين العام للامم المتحدة إلى أن يتخذا على وجه السرعة سلسلة من الإجراءات للتصدي لجميع الانتهاكات المحتمل حدوثها في المستقبل لخطة الامم المتحدة . ومع ذلك تضطلع بلدان عدم الانحياز نفسها أيضا هذه المرة بالعمل . إن بعثة تقصي الحقائق التابعة لها التي زارت ناميبيا في أوائل آب/أغسطس ستعود إليها لتراقب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ولترفع فورا تقريرا إلى الحركة . وبالإضافة إلى عمليات الدعم والمساعدة الاخرى التي تقدمها حركة عدم الانحياز الآن وستقدمها في المستقبل إلى شعب ناميبيا ، وتمشيا مع أهدافها وأولياتها الأساسية ، فإن الحركة تبين بهذا من الناحية العملية تضامنها النشط مع الشعوب في عملية حصولها على حريتها .

وتمشيا مع مواقف الحركة أدان رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز إدانة قوية استمرار وجود نظام الفصل العنصري وأيدوا مواصلة جميع الإجراءات القائمة والاضطلاع بإجراءات جديدة لاستئصاله . وفي الوقت ذاته فإنهم ، باعتمادهم لإعلان هراري الصادر في ٢١ آب/أغسطس عن اللجنة المخصصة للجنوب الافريقي والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، أيدوا عزم شعب الجنوب الافريقي على وضع حد للفصل العنصري بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات . وهذا العزم يتسق تماما مع الحالة السائدة في العلاقات الدولية . ومن واجب منظمتنا أن تستخدم كل نفوذها لكي تمنع إحباط التحرك الشجاع والحكيم من جانب الشعب الافريقي . والمسؤولية التاريخية تقع الآن على عاتق جنوب افريقيا . واختيار الطريق المؤدي إلى السلم والتعاون في المنطقة أو إلى تفجر ثورة الشعب المقهور وسفك الدماء يقع على عاتقها . وكل ما هو إنساني ورشيد يؤكد لنا أنه لا يمكن ولا يجب أن تكون هناك معضلة .

وتتطلب أيضا بؤر أزمات وقلاقل في العالم اهتمامنا الكامل والعاجل . وفي هذه اللحظة المؤاتية ، إن مسؤوليتنا ، بصفتنا أعضاء في هذه المنظمة . هي أن نطرق كل السبل للتوصل إلى الاختتام الناجح للعمليات التي بدأت لحلها ، أو على الاقل للإسراع بهذه العمليات أو للبدء فيها من جديد عند نقطة توقفها .

ونعتقد أنه قد آن الأوان حقا أن يلقى الموقف الناضج والبناء لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل المشروع للشعب الفلسطيني استجابة مماثلة بناءة ولها وزنها من جانب الأطراف الرئيسية الأخرى التي تعتمد عليها عملية السلام في الشرق الأوسط . ولئن كنا نرحّب بكل خطوة حتى إن كانت جزئية لتقريب هذه المنطقة من السلام ، فإننا نرى وجوب التغلب في أقرب وقت ممكن على الاعتراض القائم على عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الكاملة . وقد عبّرت الأغلبية الساحقة من بلدان العالم منذ وقت طويل عن تأييدها لهذا الأسلوب الواقعي للتوصل إلى حل شامل لأزمة الشرق الأوسط ، مما يمكّن جميع بلدان المنطقة من العيش في أمن وسلام داخل أراضيها .

إن التصعيد المأساوي للنزاع يهدد بالخطر المتزايد احتمالات تحقيق الوحدة والسيادة الكاملة والسلامة الاقليمية للبنان غير المنحاز ويطيل من معاناة شعبه . لقد آن الأوان لجميع العناصر المعنية أن تساعد الجهود المستمرة للجنة الثلاثية العربية التي تحظى بأوسع نطاق من التأييد ، مما يمكن أن يهيئ حالة تكسر فيها دائرة العنف المفرغة وتستبدل بالاتفاقات .

ويتطلب أي حل سياسي لمشكلة أفغانستان التنفيذ الكامل والمستمر لاتفاقات جنيف والامتثال الدائم من جانب جميع الموقعين عليها والضامنين لها لروح الاتفاقات ونصها . ومن شأن ذلك أن ييسر بدء الحوار بين الأطراف الأفغانية بهدف إنشاء حكومة عريضة القاعدة تشمل ممثلين من جميع أقسام شعب أفغانستان .

وبالرغم من أن المؤتمر الذي عقد هذا الصيف في باريس حول كمبوديا لم يفض إلى حلّ شامل ، فإن دفعة الجهود الدبلوماسية يجب ألا يسمح لها بالخمود . والعملية

التفاوضية ، مهما كانت بطيئة ومجهدة ، تفضي إلى نتائج معينة تعزز الأمل في تهيئة الظروف في وقت قريب التي يقرر فيها شعب كمبوديا مصيره بحرية . ويعد انسحاب القوات الأجنبية أهم الخطوات في هذا الاتجاه .

ومما هو مأمول فيه أن يكون اتفاق السلام الذي أبرمه مؤخرا رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في تيلا بهندوراس قد أزال العقبات التي تعترض سبيل تنفيذ اتفاق اسكيبولاس الثاني للسلام - وإذ أرحب بأنشطة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية تأييدا للتحقق الدولي من تنفيذ اتفاقات السلام ، أود أن أعبّر عن اقتناعنا بأن الامتثال الصارم لهذه الاتفاقات من جانب جميع الأطراف ضروري للتوصّل إلى السلم الدائم في المنطقة .

إن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) على نحو كامل ودائم لا يزال الأساس لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ومشرفة ودائمة للنزاع بين إيران والعراق .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية فنحن مقتنعون بأن التعاون الكامل من جانب كل الأطراف مع الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية في جهودهما ضروري لتحقيق تسوية عادلة وحاسمة . وعلى الرغم من جميع الصعوبات نعتقد أن استمرار المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام والمحادثات فيما بين الطائفتين في مناخ يتسم بتحسن عام في العلاقات الدولية سيؤدي أخيرا إلى نتائج حاسمة في حل مشكلة قبرص . أما السبيل إلى إعادة توحيد كوريا سلميا فيتجسد في الحوار وبناء الثقة المتبادلة وفقا لمبادئ الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب لعام ١٩٧٢ .

إن مشكلة حماية البيئة من المشاكل المدرجة في قائمة الأولويات لبلدان عدم الانحياز . فالمخاطر التي تهدد المناخ والبحار والغابات تحدق اليوم بجميع البلدان على حد سواء وتبرز بوضوح التكافل في عالمنا المعاصر . وانطلاقا من هذا الاقتناع عبَّرت بلدان عدم الانحياز عن كامل استعدادها للإسهام في تعزيز التعاون العالمي من أجل حماية البيئة وتحسينها . وأكدت أيضا على أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا في إطار النمو والتنمية وتخصيص موارد إضافية لكي يتسنى للبلدان النامية الحصول على تكنولوجيات أنظف من الناحية البيئية والمشاركة على نحو نشيط في التعاون العالمي في مجال البيئة . واستنادا إلى ذلك ستدعو بلدان عدم الانحياز في الدورة الرابعة والأربعين إلى اتخاذ قرار نهائي بشأن عقد المؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ .

وتتمثل الأولوية التالية في الإعمال الكامل لحقوق الإنسان والحريات البشرية . وتؤكد بلدان عدم الانحياز أن التمتع الكامل لكل فرد بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مصدر أكبر إلهام للحركة وأحد أهدافها الأساسية . وأكدت هذه البلدان مشاطرتها الكاملة في الاعتراف الواسع النطاق والمتزايد بالأهمية الخاصة للتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات البشرية الجماعية والفردية . ففي

الحقيقة أن من المتعذر أن تتمتع الشعوب بحقوق الإنسان والحريات ما لم يتمتع بذلك كل فرد من أفرادها . ونحن في يوغوسلافيا نعتقد أن مدى تمتع الفرد بحقوقه وحرياته الأساسية مقياس للديمقراطية التي تمارس في المجتمع ولإمكانية اشتراكه في عمليات ديمقراطية أوسع في العالم الذي نصبو إلى تحقيقه .

وفي هذا السياق ، ينبغي لنا مع ذلك أن نأخذ بعين الاعتبار أن الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن عزلها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الحقوق وعن احتياجات الإنسان وأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في غالبية البلدان النامية صعبة للغاية .

أخيرا ، تعهدت بلدان عدم الانحياز ببذل جهود حثيثة من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها للاضطلاع بمسؤوليتها المشروعة عن حسم كل المشاكل الرئيسية في العالم . وتحقيقا لهذا الغرض ، ستسعى هذه البلدان لضمان تعزيز آلية المنظمة وتنسيق أنشطتها على نحو فعّال انطلاقا من اقتناعها الذي أكدت عليه بأن دور تعددية الأطراف يتعاظم على الصعيدين العالمي والاقليمي . وإنني على ثقة من أن الأعضاء الآخرين في المنظمة يشاطرونني وجهة النظر هذه .

هذه هي الأولويات التي حددها أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة التاسع المنعقد في بلغراد . وتؤيد بلادي هذه الأولويات تأييدا كاملا ، وبلادي بصفتها منسقة لأنشطة بلدان عدم الانحياز ستسعى إل تحقيقها في المستقبل القريب . وعلى أساس المقررات السياسية التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز وتمشيا مع هذه الأولويات ومواقف هذه البلدان إزاء عدد من المسائل المحددة فإنها قد صممت على المساهمة على نحو بنّاء في عمل هذه الدورة .

تعقد هذه الدورة للجمعية العامة ، شأنها في ذلك شأن الدورة السابقة ، في مناخ دولي مؤات للنظر في مسائل دولية حاسمة ، الأمر الذي ييسّر عملنا ويزيد في الوقت ذاته مسؤوليتنا عن التطورات التي تحصل في المستقبل . إن إسهامنا على نحو جوهري في تعزيز وتأكيد دور الأمم المتحدة في حل المشاكل العالمية الرئيسية عن طريق ضمان نجاح هذه الدورة يعد مسؤولية خاصة يجب أن نضطلع بها .

ونحن نأمل أن تفضي الدورة الرابعة والأربعون للجمعية العامة إل مزيد من التعاون الحقيقي وإلى تقليل المواجهة التي شهدتها الدورة السابقة . وإذا حققنا ذلك ، فسترقى النتائج إلى مستوى توقعاتنا . فضلا عن ذلك ، فإننا قد نتمكن من التصدي لبعض الحدود النفسية التي تفرضها علينا المعتقدات والممارسات المتبعة والراسخة منذ وقت طويل . هذه هي العوامل التي تقيد مستقبلنا وربما تعرضه للخطر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية على البيان الهام الذي ألقاه توا .

اصطحب السيد يانيز درنوفسيك ، رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد غزالي (الجزائر) : يسعد وفد الجزائر أن يعبر عن ارتياحه لانتخابكم لرئاسة هذه الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . فاختياركم لهذا المنصب بما ينطوي عليه من مسؤوليات جسام إنما هو اعتراف من قبل هذه الجمعية بقدراتكم الشخصية وكفاءتكم المعترف بها .

وهو أيضا تقدير أنتم أهل له ، توجهه هذه الجمعية لدولة نيجيريا الشقيقة لإسهامها البارز في عملية التحرير الكامل لافريقيا وبوجه الخصوص لموقفها الملتزم تأييدا للنضال ضد الفصل العنصري* .

والحق أن تقدير بلادكم يعد تحية إكبار لافريقيا الموحدة المتضامنة وهي في المرحلة الاخيرة من تصفية الاستعمار .

وأود الاشارة أيضا الى سيادة الرئيس السابق السيد دانتي كابوتو الذي أنجز مهام منصبه بكفاءة بالغة استحق عليها تهنئة كل أعضاء هذه الجمعية . ونحن من جانبنا نتقدم اليه باسمى آيات العرفان لما قام به من أعمال .

كما أن المجتمع الدولي بأجمعه يتقدم بالشكر الى الامين العام السيد بيريز دي كوييار لمنظمتنا الذي جسد بجدارة ذلك الطابع الفريد للامم المتحدة سواء بالرسالة التي تحملها أو بجهود السلام والتنمية التي يبذلها حيثما تتطلب الظروف منها ذلك .

لقد بات واضحا أن هناك اتجاهات جديدة قد بدأت تظهر وتستقر نحو الحوار والتشاور في مجال العلاقات بين القوتين العظميين . وجاء عقد أو معاهدة حول نزع السلاح النووي . ألا وهي الاتفاق الخاص بالقوات النووية متوسطة المدى ، ليشكل البداية الحقيقية لهذا الاتجاه وليحدث أول نتائجه . ومن المؤكد أن مما يخدم السلام

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بوز (لكسمبرغ) .

في العالم أن تتحول تلك المنافسة الايديولوجية والعسكرية بين الكتلتين الى علاقة شركاء يساهمون بصورة حاسمة في تشكيل جبهة دولية حقيقية لصالح السلم الدولي .

ولعل من الظوهر المشجعة أن المواقف الجامعة الناجمة عن الحرب الباردة بدأت تلين وتتجه نحو إقامة حوار ينبئ بمستقبل لابد للبشرية أن تفكر فيه وتحققه .

وفي ضوء هذا المفهوم تود بلادي أن تؤكد من جديد التزامها بمفهوم السلم الدولي ، ذلك المفهوم الذي ينبغي أن يكون عالمي النظرة وشامل النطاق . فالتنمية المشتركة تتطلب تعاونا واسعا وعالميا . والسلم المشترك يتطلب الجهد المشترك .

وهكذا فإن الاعتراف بتأثير الامن في اوروبا على الامن في العالم ينجم عنه تقدير الطابع المحدود للأمن في اوروبا ، بينما دواعي تكامل وتشابك الحضارات تدفعنا بالضرورة الى أن نأخذ في اعتبارنا المصالح المشروعة لامن بلدان عدم الانحياز الواقعة جنوب البحر الابيض المتوسط .

وفي نفس الوقت إن اختفاء الصراعات المحلية يجب أن يتحقق في نطاق الآليات الاقليمية ذلك لانها وحدها قادرة على إيجاد الحلول الدائمة . وبالعكس يجب أن تحظى هذه الصراعات باهتمام المجتمع الدولي المستمر وبخاصة عندما تكون الامم المتحدة هي الإطار الملائم والوحيد للبحث عن حلول عادلة وحقيقية .

وهكذا دفعا لهذا العمل المشترك والشامل كرست بلدان عدم الانحياز جهودها دون انقطاع وأعطتها مؤخرا دفعة جديدة في بلغراد ، والتطورات الحالية للعلاقات الدولية أكبر دليل على صحة رسالتها .

وفي ظل المتغيرات الجارية تنوي حركتنا أن تنهض وعن حق بالدور المنوط بها .

إن إعادة التشكيل الحتمية للمناخ الدولي لا يمكن أن تتم على يد قلة تعطي لنفسها الدور الرئيسي في هذا التغيير ، بينما تقتصر الاغلبية الساحقة من البشرية على دور المشاهد السلبي .

إن الجزائر إدراكا منها للدور الذي يجب أن تلعبه كل دولة في إقامة السلام المشترك وتعزيز التعاون ، وانطلاقا من إنتمائها الطبيعي العربي والافريقي ، لتأتي

بمساهمتها الحازمة التي تريد أن تكون مساهمة عميقة الاثر ذلك لانها تعبر عن إيمانها الراسخ بالمستقبل وبالنتائج التي يمكن أن تتحقق من خلالها .

فالمغرب العربي اتخذ على عاتقه مصير شعوب المنطقة بعزيمة صادقة منذ أول مؤتمر مغربي جمع في زرالدا في الجزائر رؤساء دول المنطقة . ومنذ ذلك التاريخ تتعدد الاهداف وتنتظم الوسائل لكي نحقق ذلك الموعد التاريخي مع القدر ومن أجل الإعداد لظهور تلك الوحدة المنبثقة عن تراث حضاري واحد يتطلب منها تحمل مسؤولياتها في إطار محيط دولي هو في صدد إعادة كاملة لتشكيله وهيكلته .

وأمام التحديات الكبرى ، إن تأسيس المغرب سيستفيد استفادة قصوى من الحل السلمي والعادل والدائم لمشكلة الصحراء الغربية .

وفي هذا الصدد تشعر الجزائر بالسعادة العميقة لقبول المغرب وجبهة البوليساريو في العام الماضي للمقترحات المشتركة التي قدمها رئيس منظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة والتي تستهدف تحقيق الممارسة الحرة والحقيقية للشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير والاستقلال .

وإنه لمن دواعي السرور أيضا أن حوار السلام بين المغرب وجبهة البوليساريو الذي طالما نادينا به وساندناه بجهودنا قد شهد في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام لحظة تاريخية ألا وهي لحظة لقاء جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب مع قادة جبهة البوليساريو . وإننا مقتنعون اقتناعا عميقا بأن استمرار هذا الحوار سيكون له أكبر الاثر في أن يسير الشعبان الشقيقان الجاران نحو عتبة المستقبل ، ويتمكنا من الاسهام الفعال في إقامة المغرب العربي . فالكل يأمل في استمرار هذا الحوار ويشجع عليه ذلك لانه سيمهد الطريق لإجراء الاستفتاء حول تقرير المصير ، وهو الاستفتاء الذي تسعى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لتنظيمه في الصحراء الغربية .

وليعلم رئيس منظمة الوحدة الافريقية والامين العام للأمم المتحدة أن بلادي تساندهما مساندة فعالة فيما يتعلق بكل ما يتعين عليهما أن يقوما به بغية تحقيق المهام المنوطة بهما من قبل الجمعية العامة حتى تتحقق مهمة السلام التي يقومان بها .

وأريد اليوم أن أؤكد هنا من جديد وبنفس القوة هذه المساندة . كما أننا لن نتوقف عن العمل الدؤوب حتى تعود الاخوة والتفاهم عودة كاملة بين الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تشاد . ولقد أسعد بلادي أن هاتين الدولتين الشقيقتين الجارتين قد كرستا تقاربهما من خلال الاتفاق الذي تم التوقيع عليه يوم ٣١ آب/أغسطس من هذه السنة بالجزائر . وبهذا الإنجاز التاريخي قررت هاتان الدولتان ، بمساندة الجزائر الاخوية أن تتقدما نحو مستقبل يسوده حسن الجوار والصداقة والتعاون .

ويجدر هنا الاشادة بالجهد الدؤوب الذي بذلته لجنة رؤساء الدول الافارقة التي مهدت الطريق أمام النجاح الذي هو نجاح للقارة الافريقية كلها . ذلك أن القارة الافريقية هي التي تسعد بعهد الوئام الجديد الذي بدأ بين شعبي تشاد وليبيا والذي سوف يحرر مزيدا من الطاقات المشتركة لمجابهة التحديات العديدة التي تواجه القارة الافريقية .

إن أكبر التحديات التي تواجه افريقيا هو بلا شك التحدي الذي يشكله نظام الأبرتايد في جنوب افريقيا والذي يستعمر ناميبيا ويثير عدم الاستقرار في الجنوب الافريقي . وشعب ناميبيا الذي خاض معارك التحرير خلال عقود طويلة تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) يستعد اليوم للانضمام إلى أسرة الأمم المتحدة المستقلة .

كما أن المجتمع الدولي الذي طالما قدم مساندته الثابتة لهذا النضال يجب ألا يتخلى عن يقظته الكاملة في هذه المرحلة الحاسمة ، تجاه محاولات التراجع عن تلك العملية الانتخابية التي أرادها المجتمع الدولي حقيقية وعادلة .

وبالتالي يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل في كل وقت على أن يتم تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون أي تغيير ، وأن يتمكن شعب ناميبيا من التعبير عن

ارادته السياسية دون أية معوقات . وبنفس الطريقة ينبغي الاشارة إلى أنه إذا ما اضطرت جنوب افريقيا تحت ضغط المجتمع الدولي إلى قبول استقلال ناميبيا المحتوم ، فإنه يتعين علينا أن نكثّف جهودنا حتى نقوّض قلعة العنصرية في جنوب افريقيا .

وحينئذ فقط ستتمكن دول الجنوب الافريقي من التمتع بالاستقرار الذي من شأنه أن يساعد على احلال السلام وتحقيق التنمية التي تتطلع إليها شعوب المنطقة .

وإذا كانت الأمم المتحدة تشكل أفضل الضمانات للاستقلال الحقيقي بالنسبة لناميبيا فهي توفر أيضا الإطار الأفضل للتسوية العادلة والدائمة لمشكلة الشرق الأوسط .

والحق أنه لا يمكننا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نتجاهل البعد الأساسي لهذا الصراع ، ألا وهو القضية الفلسطينية ، وخاصة أنه بالرغم من القمع والقهر المفروضين على الشعب الفلسطيني من طرف المستعمر الاسرائيلي أثبت هذا الشعب بانتفاضته البطلة أنه على استعداد لدفع الثمن من أجل استرجاع كل حقوقه ، بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف أو للتقادم في إقامة دولته على أرض بلاده المحررة .

ومنذ إعلان مولد هذه الدولة في الجزائر منذ عام حظيت باعتراف غالبية دول العالم كإنجاز حتمي وشرعي يتفق تماما مع التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني . وفي هذا الصدد لن تكون هناك أية تسوية عادلة ودائمة دون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية ، ولا بديل ممكن اعتماده للمؤتمر الدولي الذي تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع كل الأطراف .

أما في لبنان فإن هناك شعبا عربيا آخر واجه مأساة قاسية ، قد زادت من شدة الوضع الثقيل أصلا بالخسائر البشرية والمادية . ولكن هذا الصراع الذي اقتتل فيه الأخوة لم يؤثر على إيمان شعب لبنان بإمكانية إعادة بناء البلاد بعد تحررها وتحقيق المصالحة الوطنية .

وبنفس هذا الإيمان إن اللجنة الثلاثية التي تضم الرئيس الشاذلي بن جديد وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وجلالة الملك الحسن الثاني ، عملت بجدّ بغية استعادة لبنان لوحدته الوطنية واستقلاله وسيادته .

وإن التوصل إلى وقف شامل ونهائي لاطلاق النار الذي تم مؤخرا يفتح المجال للحوار بين الاشقاء ويسمح بالتسوية النهائية لأزمة لبنان من كل جوانبها . وكان ذلك هو الهدف الذي عبّأت من أجله اللجنة الثلاثية جهودها ، فكثفت اتصالاتها وتحسست كل الطرق والسبل ، واتصلت بجميع الأطراف ولم تهمل أيا منها ولا قللت من شأنه كما لم تفضل أي طرف .

وتأمل الجزائر أن ترى لبنان الممزق يتخطى تلك المحنة التي تدميه وأن ترى أبناءه وهم يعيدون في صحوة وطنية دافقة بناء مؤسسات الدولة ووحدتها .

ويسر بلادي أن ترى أن الصراع بين العراق وإيران قد دخل في عداد الصراعات التي تشهد هدوءا مؤكدا . وتعرب الجزائر عن أملها في أن يستمر تعزيز وقف إطلاق النار القائم حاليا بغية استكمال الحوار لصالح كل الأطراف وفي إطار الاحترام المتبادل . وفي هذا الإطار فإننا نؤكد للأمين العام لمنظمتنا مساندتنا الكاملة لتطبيق قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وفي أمريكا الوسطى أكد اجتماع تيلا على إرادة شعوب المنطقة للعمل المشترك من أجل السلام والأمن الإقليميين . وتتطلب العملية التي بدأت بهذه الطريقة الإسهام الفعال من قِبل أميني منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، وتتطلب أيضا مساندة كل من بيده العمل لتحقيق هذه الأهداف .

وفي افغانستان تأمل الجزائر أن يتم تطبيق اتفاقات جنيف تطبيقا كاملا حتى تكون الكلمة الاخيرة للمصالحة الوطنية ويتم الحفاظ على استقلال افغانستان وعدم انحيازه .

ولئن كان القضاء التدريجي على التهديدات النووية هو من دون شك الهدف الاساسي المرغوب فيه فهذا لا يمكن أن ينسينا ضرورة حصر حالة التخلف التي بأشكالها الواسعة وأعماقها المأسوية تعدّ أيضا وعلى شكل آخر تهديدا بانفجار المعمورة كلها .

وإذا كانت البلدان المتقدمة قد تغلبت على الصعوبات التي تواجهها وبدأت تنفتح أمامها الآن آفاق جديدة لمزيد من التنمية الاقتصادية والتكنولوجية فإن تدهور الوضع الاقتصادي في بلداننا الموضوعة على الهامش مازال يحدث آثاره المخربة على ظروف معيشة شعوبنا .

فالنظام الاقتصادي الدولي الراهن إذ طور من جهة آليات تشغيله لصالح تنمية متواصلة لبعض الأطراف فإنه من جهة أخرى قد استبقى حالة التخلف بالنسبة للأطراف الأخرى وقد قربها من نقطة الانقسام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، بل في بعض الأوقات أغرسها فيها .

وقد سبق أن عمل التدهور المستمر في التبادل التجاري على التزويد من خطورة الظاهرة المتضاربة والمتجسمة في عملية التدفق السلبي للموارد المالية من البلدان الأكثر فقرا نحو البلدان الغنية .

ومن الحقائق المقرة اليوم أن الإنعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة لم يحدث المؤثرات الايجابية الموعودة بل بالعكس عمل على خلق حالة جديدة تتسم بتفكك الروابط المتكاملة التي كان من شأنها أن تكون الصلة الاقتصادية بين الشمال والجنوب .

ونظرا لغياب معالجة مناسبة ومطابقة مع الزمن المحدد لها ، وصلت مديونية دول العالم الثالث ذلك الحد الذي لا يمكن فيه التطلع إلى أي أمل في النمو الاقتصادي . فعبء المديونية يلتهم كل الاحتياطات وكل المؤن بما فيها تلك التي تعد ضرورية حتما للحياة اليومية . فإن الاصلاحات المزمع اتخاذها من طرف الدول المتقدمة وأن تعد من البوادر الجديرة بالثناء ، فإنها تجسمت باتخاذ اجراءات اتضح أنها غير كافية وجاءت في غير وقتها .

إن إدمان المخدرات تفاقم لدرجة تثير القلق الشديد وذلك فيما يتعلق بمستقبل العديد من الدول ، ورغم أن انتشار المخدرات متوفر بشكل واسع في المجتمعات الاستهلاكية الأكثر ازدهارا ، فالجزائر بوصفها عضوا متضامنا في الأسرة الدولية تشعر

نفسها معنية بتهديد الآفات الاجتماعية والبيئية التي تكمن في تهريب واستعمال المخدرات .

لذا فإن الجزائر تحيي بادرة الشجاعة التي بادرت بها كولومبيا وتعبّر عن تضامنها وتعاطفها تجاه البوادر الأساسية الأخرى الهادفة إلى محاربة لا هوادة فيها لتهريب واستهلاك المخدرات .

إن بلادي التي وقّعت معاهدة فيينا غداة اعتمادها تؤكد مرة أخرى استعدادها للمثابرة على أداء دورها في مواجهة ومحاربة ظاهرة هي في الواقع تعني في نهاية الأمر المجتمع الدولي بأسره .

إن الجزائر ، إيمانا منها بمستقبل يتم بناؤه بالمشاركة ، تؤكد من جديد ارتباطها بتعزيز الحوار المؤكد وتوسيع نطاق آثاره الحميدة .

وفي هذا الإطار فإن الأمم المتحدة هي في الواقع تلك الأداة الفعالة التي تعمل على تحقيق ارادتنا الجماعية . وإننا لنأمل أن تكون منظمتنا موضع ثقة الجميع في سعيها للقيام بتنسيق العمل المشترك وأننا نغتنم فرصة هذه الدورة الحالية لكي نختار أفضل الطرق التي ستقودنا ، بحول الله ، لهذا المستقبل* .

خطاب السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيسة وزراء مملكة النرويج .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيسة وزراء مملكة النرويج السيدة غرو هارلم برونتلاند .

اصطحبت السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيسة وزراء مملكة النرويج ، إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أرحب برئيسة وزراء مملكة النرويج السيدة غرو هارلم برونتلاند . ويشرفني أن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

السيدة برونتلاند (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمما يبعث على بالغ الغبطة أن أتقدم إليكم - سيادة الرئيس - بالتهنئة على انتخابكم رئيسا لدورة الجمعية العامة هذه . وإنني واثقة بأنكم ستقودون عملنا إلى نهاية ناجحة .

إن التحديات التي نواجهها معا جسيمة . ويتعين علينا ونحن على مشارف العقد الاخير لهذا القرن أن نقوم بالاختيار ونتخذ قراراتنا التي تحدد مسيرة التقدم الإنساني في الاعوام الالف القادمة . إن سرعة التغيرات التي تواجهنا اليوم ونطاقها الفريدين هما أكثر سمات عصرنا إثارة للدهشة . إننا نشهد الإضفاء السريع للطابع العالمي .

إن التغيرات تنطوي على انعدام اليقين ، لكن التغيير يتضمن أيضا إتاحة الفرصة . ويجب أن نغتنم هذه الفرصة . وعلينا أن نتفق على جدول أعمال شامل للتحكم في التغيير وأن نعمل وفقا له . وإذا ما تقاعسنا عن التصرف أو تصرفنا على نحو خاطئ ، فقد نواجه قريبا خطرا يتهدد مستقبلنا .

إننا نعيش في فترة انتقالية . وادراك التضارب بين الانشطة الانسانية والقيود البيئية أمر آخذ في الانفجار الفعلي . وحتى اليوم لا يزال عدد الفقراء أو الاميين أو الاشخاص العاطلين في تزايد . وسيتعين على عالمنا المحدود هذا ، في وقت ما من القرن القادم ، أن يوفر الغذاء والطاقة لعدد مضاعف من سكان العالم . وقد يتعين عليه الإبقاء على اقتصاد عالمي أكبر من الاقتصاد الحالي بخمس أو عشر مرات ، وهذا لا يمكن أن يتسنى عن طريق ادامة الانماط الراهنة .

لقد أحرزنا بعض التقدم في جهودنا الرامية إلى الحيلولة دون نشوب الحرب . لكن في الوقت الذي تظل فيه الحرب النووية تهديدا بعيد المدى لبقائنا تشكل عملية التدهور البيئي خطرا محدقا جليا . ونحن نشهده في حياتنا اليومية وهو يزداد وضوحا في كل مكان . والناس في جميع أرجاء العالم لا يشعرون فقط بالقلق حيال مستقبلهم ومستقبل أبنائهم : إن مستقبل ذلك الكوكب يثير لديهم بالغ الانزعاج .

وإذ نقترب من الالف عام الثالثة علينا أن نصوغ مفهوما عالميا للأمن يشتمل على فكرة التنمية القابلة للاستمرار ، وضرورة محاربة التخلف والتوزيع غير المنصف للثروة وتدهور بيئتنا واستنزاف مواردنا . إننا نواجه عهدا جديدا يجب أن تصوغه الاستجابات للتحديات المشتركة التي توحد البشرية بدلا من الصراعات التي كانت تفرق الأمم في الماضي . فالأمم لم يعد بإمكانها تحقيق الأمن عن طريق المنافسة وعلى حساب بعضها بعضا . بل عليها أن تسعى إلى تحقيق التعاون من أجل تعزيز أمنها المشترك .

إننا نشهد تغييرات مذهلة في العلاقات بين الشرق والغرب . فالتوترات القديمة تخف حدتها . وكما قال وزير خارجية الولايات المتحدة ، جيمس بيكر ، منذ يومين فقط ، انتقلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من المواجهة إلى التعاون عن طريق الحوار ، وقد سمعنا هذا جميعا في البيان الذي أدلى به الرئيس بوش في الجمعية العامة صباح اليوم .

ونحن نرحب بالتزام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بتخفيض ترساناتهما من الاسلحة النووية الاستراتيجية بمقدار النصف . ولقد شجعنا التقدم الذي أحرز خلال الاجتماع الاخير الذي عقد في مدينة وايومنغ . وسيكون النجاح تسليما بأن الاسلحة النووية ليست الحل للوصول إلى الامن الحقيقي : فتكديسها بصورة تنافسية يفضي إلى حالة اللاأمن للدول . ولهذه الرسالة أهمية قصوى بالنسبة لجهودنا الرامية إلى وقف المزيد من انتشار الاسلحة النووية .

وينبغي لنا أن نحث الدول الحائزة للاسلحة النووية أن تزيد تعزيز تلك الرسالة عن طريق إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب . وفي نفس الوقت ، نرحب بالتقدم الذي أحرز نحو التصديق على معاهدة الحد من التجارب الجوفية للاسلحة النووية والمعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية للاغراض السلمية . إن فرض حظر على الاسلحة الكيميائية أمر مطلوب بصورة عاجلة . لذلك أرحب بقوة بالمبادرة الجديدة التي قدمها رئيس الولايات المتحدة صباح اليوم : إنني آمل باخلاص أن تؤدي هذه الخطوة الجديدة ، والتفاهم الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، إلى تمهيد السبيل أمام حظر كامل على الاسلحة الكيميائية .

ولأول مرة تجتمع دول الشرق والغرب في أوروبا لمعالجة الاخطار التي نجمت عن المواجهة العسكرية بينها ، والتي جزأت تلك القارة طوال أكثر من أربعين عاما . ومرة أخرى ان المحرك لذلك هو التسليم بالمصالح المشتركة . ونحن نرى الآن أن الفرصة المتاحة تقلل حالات عدم الاستقرار وتمنع الميول العسكرية من اعتراض عملية تغيير سلمي تبشر بالنجاح . وينبغي أن تكون مهمتنا بناء نظام سياسي تعاوني منصف وصريح تنعم فيه الدول بأمن متساو عند أدنى مستوى ممكن من القوة العسكرية . ونحن نعتزم

الإسهام بنشاط في هذه العملية البالغة الاهمية ، عملية التغيير ، التي تعزز التعاون الآن بين جميع الامم التي تشكل نظام الامن في أوروبا .

عن طريق خفض الحواجز العسكرية في أوروبا وإزالتها نعد أنفسنا للدخول في عصر جديد من التعاون ويتعين علينا أن ننشد إقامة علاقات اقتصادية موسعة على أساس من المبادئ السليمة تجاريا والاقتصادات المفتوحة . ويجب علينا أن ننشد التعاون العملي والنهج المشتركة لحماية البيئة . يجب علينا أن نوسع نطاق التعاون العلمي والتكنولوجي ونوسع أيضا نطاق تبادلاتنا الثقافية .

لقد شرعت بلدان في أوروبا الشرقية والوسطى في سلوك طريق جديد . فهي تشترك في عملية للاصلاح وإضفاء الطابع الديمقراطي على سياساتها الداخلية وكذلك في نهجها إزاء التحديات المشتركة التي تواجهنا . ونحن نرحب بهذه الجهود ونساندها . ونحن لا نستطيع أن نضمن النجاح لهذه البلدان ، إذ يتعين عليها أن تصوغ مستقبلها الخاص بها . ولابد لها من أن تشكل مجتمعاتها الخاصة بها . ومع ذلك سنعرب بطرق واقعية وملموسة عن رغبتنا في التعاون وحقا عن تضامننا مع شعوب شرق أوروبا التي شرعت في سعي جديد من أجل الحرية .

إن التغييرات السياسية تُظهر وتوجد طاقات اجتماعية وطموحات جديدة . والبحث عن حرية الإنسان يتحدى القهر . والتزامنا بحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي لا يعترف بحدود أي دولة . إنه التزام متخط للحدود الوطنية يتجاوز الحدود في أوروبا وفي العالم بأسره .

وأرحب بالاعلان الصادر عن مؤتمر قمة عدم الانحياز التاسع في بلغراد بسبب تأكيده على حقوق الإنسان وحقوق المرأة ودورها في التنمية . وهذا الإعلان شاهد على المساندة الواسعة لهذه المُثل . إنني أؤيد بقوة ما يذكره الامين العام في تقريره :

"... من الواضح بصورة متزايدة أنه ما من حكومة يمكنها أن تتوقع استثناء من الكشف والنقد على الصعيد الدولي إذا ما استخفت بحقوق الإنسان وهي تسعى إلى القضاء على الشقاق السياسي أو الاضطراب الإثني" . (A/44/1 ، القسم السابع)

وستنظر الجمعية العامة هذا العام في اتفاقية حقوق الطفل . وقد اضطلعت النرويج بدور نشط في ذلك ، ونحن نحث الجمعية أن تعتمد الاتفاقية .

لقد رأينا احراز تقدم ملحوظ في حل الصراعات الإقليمية خلال العام الماضي . وستطرح حكومتي وجهة نظرها في هذه الصراعات في وقت لاحق أثناء الجمعية العامة هذه . ويتمثل أحد التغييرات التي تبشر بالأمل في الثقة المتجددة بالأمم المتحدة ، وفي رؤية عملية حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة بديلا من التدخل .

وتؤيد النرويج تأييدا تاما ملاحظات الأمين العام بشأن النتائج الخطيرة المترتبة على القصور المالي الذي يمس عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم . وأود هنا أيضا أن أؤكد الحاجة إلى دعم سياسي أقوى للعمليات الراهنة . وتقع مسؤولية خاصة على عاتق مجلس الأمن الذي أخفق في بعض الحالات ، من بينها جنوبي لبنان ، في ممارسة كامل سلطاته للضغط على الأطراف التي تتحدى إرادة المجتمع الدولي وتمنع القائمين على حفظ السلم من الاضطلاع بالولاية المنوطة بهم .

وفي ناميبيا يجري إرساء الأساس لإقامة دولة مستقلة جديدة في افريقيا . وعلى الرغم من تعدد الصعوبات ، فنحن على ثقة من أن الأطراف المعنية ستدفع ، بمساعدة الأمم المتحدة ، بالاستقلال وبهذه العملية قدما طبقا للبرنامج المحدد . والنرويج من جانبها على استعداد للإسهام بنصيبها في هذا التطور التاريخي الذي يحدث على القارة الافريقية .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يحشد قوة للاضطلاع بمهمة مجابهة التحديات المتعددة التي تواجه أمننا المشترك : انتشار الأسلحة النووية والكيميائية ، وأيضا وسائل توصيلها ، والفقر ، والارهاب ، والاتجار بالمخدرات . وأود أن أسترعي انتباهكم بصورة خاصة إلى المشكلة الدولية الخطيرة المتعلقة بإساءة استخدام المخدرات . لا توجد حلول بسيطة لذلك : فنحن بحاجة إلى استراتيجية واسعة تشمل مراقبة العرض ؛ وخفض الطلب ؛ والقضاء على الاتجار ؛ والوقاية من الادمان ومعالجته . ومن الضروري توفير الموارد على جميع المستويات لمساعدة البلدان المنتجة على خفض تصدير

المخدرات غير المشروعة إلى الأسواق الكبرى ؛ ومراقبة الطلب على المخدرات في البلدان "المستهلكة" الرئيسية ؛ وقيام تعاون دولي فعال في ميدان تنفيذ القانون أيضا . والاتجار غير المشروع بالمخدرات مشكلة دولية حقا يتطلب حلها التعاون على الصعيد العالمي . ونحن بحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة عن طريق توفير الأموال وتخويل مؤسسات الأمم المتحدة بسلطة اتخاذ القرارات .

ومنذ نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية قبل عامين ونصف العام ، شهدنا وعيا متزايدا فيما يتصل بالبيئة . وقد أسهمت بضعة عوامل في إحداث هذا التغيير . وتتواتر التقارير عن التدهور الايكولوجي الخطير والمستمر بسبب تلوث الجو أو المياه أو التربة من مناطق عديدة من العالم . إن علماءنا يحذروننا من أننا ربما نواجه الآن ارتفاعا في درجة الحرارة في العالم بصفة عامة وتغيرات ملحوظة في المناخ العالمي .

وقد يكون غطاء الأوزون في طبقات الجو العليا معرضا للخطر . فالتطورات العلمية والتكنولوجية تتيح بصورة مستمرة امكانيات جديدة لتعديل الطبيعة ، وذلك مثلا عن طريق الاكتشافات الجديدة في مجال التكنولوجيا الحيوية . وفي الوقت ذاته فنحن نفقد التنوع البيولوجي والوراثي العالمي بمعدل لم يسبق له مثيل ، وخاصة عن طريق التناقص السريع في غابات الأمطار الاستوائية .

وإذا نظرنا الى جدول أعمال المفاوضات والمؤتمرات الدولية المعنية بمسائل البيئة خلال السنوات الثلاث المقبلة ، نلاحظ مستوىً باهرا من النشاط . ومن المواد المعروضة علينا في هذه الدورة التقرير الموحد الذي أعده الأمين العام على سبيل المتابعة لتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . ومن دواعي سرورنا أن معظم هيئات الأمم المتحدة والكثير من الحكومات هي في سبيلها الى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير . ومما يشجع أن اجتماع القمة الاقتصادية للدول الغربية الذي عقد مؤخرا ، وكذلك منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وهيئات أخرى ، دعت كلها الى إدخال الاعتبارات البيئية في القرارات الاقتصادية التي تتخذ يوما بيوم . كما أن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز دعت الى اتخاذ تدابير تعاونية عاجلة لضمان التنمية المستمرة والتي لا تضر بالبيئة .

وكان من المبادئ الأساسية في هذا الصدد التمسك بأن تكون التنمية قابلة للاستمرار ، وفي ذلك اعتراف صريح بأن التنمية الاقتصادية لم تكن تتسم بذلك حتى الآن . إننا بحاجة الى جدول أعمال أخضر ، فنحن نحتاج الى النمو الذي يحترم القيود التي تفرضها الطبيعة ، وإن كان النمو ذاته يجب أن يكون بلا قيود . وتخفيف حدة الفقر لا يتعارض مع التنمية المستمرة . ولا بد من استثمارات سليمة بيئيا حتى يمكن أن تستمر التنمية . وتتحمل البلدان الصناعية مسؤولية خاصة عن ضمان النمو للاقتصاد العالمي ، وأن تفتح الأسواق أمام صادرات البلدان النامية . وقد أعلنت البلدان النامية استعدادها لإجراء الاصلاحات اللازمة في السياسات ، وفي اعتقادي أنها يجب أن تستمر في بذل هذه الجهود وتعزيزها . إلاّ أنها تحتاج الى مساندة المجتمع الدولي حتى تنجح في هذا المسعى .

إن عبء الديون الباهظ قد عرقل النمو والتنمية في بلدان العالم الثالث لأمد طويل . وأصبح من الضروري الآن خفض أعباء الديون الى مستويات يمكن تحملها . ولذا فإننا نؤيد بقوة الرأي القائل بأن خفض الديون يجب أن يكون محور اهتمامنا . وقد أصبح المجتمع الدولي يسلم الآن بضرورة إبعاد سيف الديون المسلط على رقاب البلدان المدينة . ولكن استراتيجيتنا لن تحقق النجاح إلاّ إذا طبقت في جميع جوانبها . وهناك دور أساسي لمشاركة البنوك التجارية في تنفيذ هذه الاستراتيجية . ومن دواعي قلقنا أن نعرف أن البنوك ترفض الآن تقديم أموال جديدة للبلدان النامية ، وبالتالي فإنها لا تفي بالمسؤوليات التي أخذتها على عاتقها بمقتضى خطة برادي .

ويجب علينا أن نتفق على تدابير لاستئناف التنمية في البلدان المثقلة بالديون . ولا بد من زيادة التحويلات المالية الى البلدان النامية . ومن الملاحظ أن الزيادة في حجم المعونة قد توقفت بدرجة تدعو الى الأسى . والرقم المستهدف الذي حددته الأمم المتحدة بأن تكون نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الى الناتج القومي الإجمالي هي ٠,٧ في المائة لم يتحقق بعد . وهناك كثير من البلدان قادرة على أن تفعل أكثر من ذلك بكثير . ولست أرى سببا يدعوني الى إخفاء الحقيقة ، وهي أنه بينما تقدم النرويج مساعدات رسمية للتنمية تبلغ نحو ١ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لمساعدة البلدان النامية ، فإننا نلاحظ بأسف أن المتوسط بين البلدان المنتمية الى منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي انخفض الى رقم هزيل هو ٠,٣٤ في المائة .

لكن المعونة وحدها لن تكفي . ولسنا بحاجة الى تأكيد أهمية زيادة حصيلة الصادرات بالنسبة لاقتصاديات البلدان النامية . ولا بد من وقف الاتجاهات الحمائية وأن ينعكس مسارها .

وترتبط مسألة الطاقة أيضا ارتباطا وثيقا بكل من النمو الاقتصادي وحماية البيئة . وقد افتقرنا الى حوار حول الطاقة في الماضي . وقد شعرنا بالصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي بسبب التقلبات الحادة في أسعار النفط . وترى النرويج أن هناك حاجة لإجراء حوار جديد حول مسائل الطاقة يتناول أيضا الشواغل البيئية .

ويمثل التحرك الاقليمي جزءا هاما في عمليات متابعة أعمال اللجنة العالمية ، وقد التقى وزراء التخطيط الاقتصادي والتعليم والبيئة الافارقة في كمبالا في حزيران/ يونيه لتحديد الأولويات في العمل لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير . وجاء في إعلان كمبالا قولهم صراحة أن التنمية الاقتصادية التي لا تكون قابلة للاستمرار لا يجوز أن تسمى تنمية بعد الآن . ونحن نتطلع الى خطوة مماثلة من جانب المؤتمرين المقرر عقدهما لآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٠ .

والبلدان الصناعية هي المسؤولة عن الجانب الاكبر من التلوث واستنزاف الموارد المتزايدين في العالم . وفي أيار/مايو المقبل ستلتقي بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية في مدينة برغن بالنرويج في اجتماع اقليمي للمتابعة بشأن "مستقبلنا المشترك" في المنطقة التابعة للجنة الاقتصادية في أوروبا . ونتوقع أن يعتمد هذا المؤتمر إعلانا وزاريا قويا يكون انعكاسا للاستعداد السياسي والالتزام من جانب حكومات البلدان الأوروبية لتحديد أرقام مستهدفة على المستويين الوطني والاقليمي للتحرك الملموس .

وفي العام القادم يجتمع في جنيف المؤتمر العالمي الثاني للمناخ . وقد أصبح شبح التغير المناخي العالمي ملموسا بصورة متزايدة وبات من أكبر المشاكل البيئية التي تواجهنا اليوم . وقد أكدت ضرورة التحرك في هذا المجال التغيرات الشاذة في أنماط الطقس التي شهدناها خلال الثمانينات ، وما حدث من معاناة بشرية وأضرار مادية نتيجة للفيضانات أو الجفاف أو الأعاصير خلال بضع السنوات الماضية .

وقد دعا مؤتمر لاهاي الذي انعقد في شهر آذار/مارس من هذا العام الى تطبيق مبادئ جديدة للتعاون الدولي لحماية الغلاف الجوي . وقد وقّع نحو ٤٠ بلدا حتى الآن على إعلان لاهاي وأعربت بلدان كثيرة أخرى عن تأييدها له . وقد جاء في الإعلان أن هناك حاجة الى سلطة مؤسسية جديدة ، إما عن طريق تعزيز المنظمات القائمة حاليا ، أو بإنشاء منظمة جديدة داخل إطار الامم المتحدة ، ويدعو الإعلان الى وضع حدود دقيقة لمستوى المواد التي تنبعث من التفاعلات ، كما يدعو الى وضع إجراءات لتسوية الخلافات

تكون ملزمة للأطراف . وهناك أولوية لايجاد آلية جديدة للحصول على موارد مالية اضافية ، لأن التعويض المالي يتيح للبلدان الفقيرة أن تُدخل إصلاحات على اقتصادها بحيث يكون أكثر قدرة على التنمية المستمرة .

وقد اقترحت حكومة النرويج إنشاء صندوق دولي للمناخ تساهم فيه البلدان الصناعية كل منها على حدة في حدود ١,٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي .

وهناك أهمية حاسمة للعمل الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغييرات في الطقس تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في وضع استراتيجيات لمكافحة الارتفاع المتزايد في درجة الحرارة على النطاق العالمي . وسيكون تقرير الهيئة المقرر إتمامه في أيلول/سبتمبر من العام القادم هو الأساس الذي يُعتمد عليه في إعداد اتفاقية عالمية بشأن المناخ . وإني أحث على التأييد الكامل للعمل الذي تقوم به تلك الهيئة .

إننا نشعر بالتشجيع لأن عددا متزايدا من البلدان النامية يشارك الآن في تلك العملية . ولا يوجد أي تنافس أو تصارع بين مبادرة لاهاي وبين عملية الفريق الحكومي الدولي . وخلافا لذلك ، فإن إعلان لاهاي قصد منه تعزيز واستكمال العملية التي بدأت بالفعل على الصعيد العالمي لحماية المناخ العالمي .

تشير عملية متابعة التقرير والبحوث المكثفة ، كما تشير المفاوضات الجارية الآن المتصلة بالمناخ صوب مؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية . وستتخذ الدورة الرابعة والاربعون للجمعية العامة مقررات بالغة الاهمية حول العملية التحضيرية التي تفضي الى مؤتمر عام ١٩٩٢ . وقد أخذنا علما بتأييد قمة بلدان عدم الانحياز في بلغراد لترشيح البرازيل لاستضافة المؤتمر . ونحن واثقون من أن هذا سيكون اختيارا جيدا ، ونؤيده ، فهو يبرز الرسالة التي مفادها أن هذا المؤتمر يجب أن يعالج الرابطة الحيوية بين البيئة والتنمية .

واسمحوا لي أن أعرض بإيجاز آرائي حول ما يجب أن نستهدفه أثناء تحضيرنا لعام ١٩٩٢ .

أولا ، يجب أن يعتمد مؤتمر عام ١٩٩٢ على مفهوم التنمية القابلة للاستمرار . فليست هناك طريقة نستطيع بها أن نحل المشاكل البيئية العالمية التي تواجهنا الآن دون ربط مباشر بعملية تنمية اقتصادية واجتماعية على نطاق أوسع .

ثانيا ، ولهذه الأسباب ، يجب أن تعالج العملية التحضيرية الحاجة لموارد مالية إضافية . فتنظيف التلوث المتراكم وعكس اتجاه التدهور الايكولوجي الراهن ستكونان بالطبع عمليتين مكلفتين . أما البديل الذي يتمثل في ألا نقوم بأي شيء أو نقوم بالقليل فإنه سيكون ، مع ذلك ، بديلا أكثر تكلفة . وستحتاج البلدان النامية الى مساعدة متزايدة لمساعدتها على تجنب ارتكاب نفس الاخطاء التي ارتكبها العالم الصناعي مرارا وتكرارا . وإني أرحب بالاقتراح الذي قدمه رئيس الوزراء غاندي في آخر مؤتمر لقمة عدم الانحياز في بلغراد لإنشاء صندوق لحماية كوكبنا . كما أن هناك آليات مالية أخرى يمكن أن تُستكشَف ، كنظام الضريبة الاستهلاكية على الموارد غير القابلة

للتجدد ، وفرض رسوم على الانبعاثات الضارة . ويتعين علينا أن نكون على استعداد ، على الصعيدين الوطني والدولي ، لتطبيق مثل هذه المبادئ والقواعد .

ثالثا ، يجب علينا أن نحدد إطارا زمنيا للمفاوضات على اتفاقية للمناخ العالمي حتى نتمكن من أن نوقع عليها خلال مؤتمر ١٩٩٢ ، إذا كان ذلك ممكنا .

رابعا ، يتعين علينا أن نبذل جهدا جديدا وملتزما لتعزيز مؤسساتنا . وهنا ، أود مرة أخرى أن أولي أهمية خاصة لإنشاء آليات فعالة يمكننا من خلالها أن نواجه تحديات المناخ العالمي . وربما أمكن أن يتحقق ذلك عن طريق آلية رصد قوية للاتفاقية المقبلة المتعلقة بالمناخ .

لقد اتسمت الثمانينات بأنها عقد التنمية الضائع . وهذا صحيح ، حتى وإن كانت هناك استثناءات ملحوظة . وفي الوقت ذاته ، شهدنا أزمة التعددية حين أدارت الأمم ظهورها للمؤسسات الدولية في الوقت الذي كنا فيه في أمسّ الحاجة الى عمل متضافر . فالرؤية العالمية حلت محلها الآراء المجزأة والمبادرات الانفرادية .

لكننا شهدنا أيضا نوعا من إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد بدرجة لم يسبق لها مثيل . وليست الثورة في ميدان الإعلام والتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيات الأخرى ، وتحرير الأسواق الرأسمالية ، بالاضافة الى ادماج التجارة والتحركات المالية إلا أمثلة قليلة على ذلك . ولقد تتعرض الحكومات لفقدان تحكمها في الموقف . فالحكومات الوطنية تبدي عجزا متزايدا فيما يخص التكيف لوضع التكافل العالمي ، ولاتزال مؤسساتنا الدولية مفتقرة الى السلطة أو الموارد الكافية التي تمكنها من التصدي لجيل جديد من المشاكل . فنحن نواجه واقع اقتصاد عالمي غير متوازن ، متشظٍّ ومتكافل في الوقت ذاته .

إننا نؤيد فكرة عقد مؤتمر بين الشمال والجنوب تحت إشراف الأمم المتحدة ، بهدف المضي قدما صوب نظام أكثر إنصافا وأكثر فعالية للتنسيق والتعاون فيما بين البلدان المصنعة والبلدان النامية في الربط بين المهام الاقتصادية والبيئية ذات الأهمية العالمية .

لقد آن الاوان لتجديد الالتزام بالتعددية ، بالسعي نحو إيجاد الحلول العالمية . ونحن الآن بحاجة لانتهاج نُهُج جديدة . وأعتقد أننا نواجه حقبة لا بد أن تُعطى فيها التهديدات الجديدة لأمننا نفس القدر من الاهتمام رفيع المستوى الذي نوليه للمسائل التقليدية المتصلة بالحرب والسلام . لقد رأى آباؤنا المؤسسون ضرورة وجود مؤسسة قوية تعالج التهديدات الموجهة للسلم والامن الدوليين . وأعتقد أن بعض العناصر الفوق قومية يجب أن ينظر فيها الآن على المستوى العالمي . والتحديات الناجمة عن البيئة خير مثال على ذلك . وفي مجال التعاون الاقليمي ، تتعلم الامم تدريجيا أن تقبل قرارات الاغلبية التي يمكن أن ينظر اليها في مناسبة وأخرى على أنها تتناقض مع المصالح الوطنية المحدودة والضيقة . ولا بد أن يسود بُعد النظر أيضا في تعاوننا الدولي .

يكتشف المجتمع الدولي من جديد الامم المتحدة ، وكيف أنها مؤسسة لا غنى عنها وكيف أنها يمكن أن تكون مفيدة ، شريطة أن تزودها الامم بأساليب العمل المطلوبة . فجدول أعمال عالمي يرمي الى ادارة التغير يتطلب أمما متحدة قوية .

إن الادارة الجماعية للتكافل العالمي ليست شعارا أجوف . إنها ، ببساطة بالغة ، الصيغة الوحيدة المقبولة لإدارة الامم ونحن نمضي الآن في آخر عقد من هذه الالف سنة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيسة وزراء مملكة النرويج للبيان الهام الذي ألقته الآن .

اصطحبت السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيسة وزراء مملكة النرويج من المنصة .

السيد ايلمان - جنسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . إن خبرتكم الواسعة ومناقبكم الدبلوماسية ستكون ، دون شك ، ذات قيمة كبيرة لنا في جهودنا الرامية الى تحقيق نتائج مثمرة في هذه الدورة . وأود أيضا أن أعرب عن شكري للرئيس السابق على قيادته خلال السنة الماضية* .

إن العالم اليوم أفضل مما كان عليه في السنة الماضية ، وهو يتغير تغيرا سريعا . ويبدو أن هناك تحديات جديدة تبزغ كل يوم ، وأن التحديات القديمة تتخذ أبعادا جديدة . ومازالت بعض الصراعات متقيحة ، إلا أن صراعات أخرى تدنو ، لحسن الحظ ، من الحل السلمي .

وهكذا ، مع أخذ كل شيء في الاعتبار ، يمكننا أن ننظر الى المستقبل بعين التفاؤل ، ولكن دون تواكل . فلا يزال أمامنا الكثير ، ونحن نتطلع بازدياد الى الأمم المتحدة ، طلبا للمساعدة .

في ظل هذه الخلفية ، سيتعين على الجمعية العامة معالجة عدد من المسائل الدولية الساخنة ، بما في ذلك الصراعات الاقليمية التي لا تزال بحاجة الى تسوية ، والتحدي البيئي ، والنهوض بحقوق الانسان ، ومشاكل الديون والمخدرات والارهاب .

يسرني للغاية ، وأنا أتكلم هنا في الجمعية العامة ، أن أشير الى استمرار الاتجاه الايجابي نحو التعددية . فهناك عدد متزايد من الدول الأعضاء يلجأ الى آلية الأمم المتحدة في السعي الى تسوية الصراعات الاقليمية والدولية .

في الجنوب الافريقي ، تضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي في انتقال ناميبيا الى الاستقلال الذي طال انتظاره ؛ وفي أمريكا الوسطى ، تقوم الأمم المتحدة بوظائف ذات أهمية أكبر ، وفي مناطق الصراع الأخرى ، كقبرص وايران والعراق والصحراء الغربية ، تواصل الأمم المتحدة جهودها المستمرة سعيا الى حلول سلمية .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هيرست (أنتيغوا وبربودا) .

ونحن نرحب بإدراك عدد متزايد من الدول الأعضاء للحاجة الملحة الى تمكين الأمم المتحدة من القيام بدورها الذي تنبأ به أصلا مؤسسوها في الميثاق .

إن الاحترام التام لمبدأ العالمية شرط هام لاضطلاع الأمم المتحدة بدورها على الوجه الأكمل . ولكن من المهم أيضا أن نطور التطبيق العملي لآلية الأمم المتحدة ، ولاسيما الاستخدام الأفضل لعمليات صيانة السلم .

ولقد ظلت الدانمرك دائما من بين المؤيدين الأوفياء لعمليات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة ، والدليل على ذلك اشتراكنا في معظمها . وفي الآونة الأخيرة وضعت الدانمرك قوة عسكرية تحت تصرف فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا .

ومن دواعي الأسف أن المشاكل المتصلة بتمويل أنشطة صيانة السلم ـ وعلى رأسها قوات الأمم المتحدة في قبرص ولبنان ـ لم تحل بعد . ولا بد للدول الأعضاء أن تدرك مسؤوليتها الجماعية عن تمويل هذا العمل الضروري ، وأن تثبت ارداتها السياسية في مجال الوفاء بالتزاماتها .

ينبغي أن تنفذ عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم بطريقة فعالة ومرنة . ويجب أن تكون ذات طابع مؤقت وأن تدعم الجهود السياسية الرامية الى تحقيق حل سلمي نهائي للصراع المعني ، لا أن تصبح حارسة لواقع سياسي غير مقبول .

وسوف تقيم الدانمرك مساهماتها ـ الحالية والمستقبلية ـ في عمليات صيانة السلم على أساس هذه العناصر : التمويل والفعالية .

ولكن لا بد أيضا من إيجاد حل للمشاكل المالية للأمم المتحدة عامة . فلا يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور قوي وفعال في مواجهة التحديات العالمية في التسعينات إلا إذا حُسِمت المشاكل المالية للمنظمة . ومما يثلج الصدر أن الوضع المالي قد تحسن هذا العام . لكن الحل الدائم يستوجب أن تدفع الدول الأعضاء اسهاماتها فورا وبالكامل .

بالنسبة للوضع الدولي ، تحقق الكثير خلال السنوات القليلة الماضية في مجال العلاقات بين الشرق والغرب . فقد شهدنا استمرار الاجتماعات العالية المستوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وتكثيفا عاما للحوار حول انقسام الشرق والغرب .

والاهم من ذلك ، أن هذا التطور الايجابي يكتسب على ما يبدو زخما ذاتيا . وكلي أمل وثقة بأن نتمكن الآن ، بعد أن اتخذنا الخطوات الأولى الأكثر صعوبة ، من التوصل الى ما هو أكثر من ذلك .

إننا نتابع باهتمام المساعي المشجّعة من أجل التغيير في الاتحاد السوفياتي وبولندا وهنغاريا . فالاصلاحات الجارية في تلك البلدان تزيد احتمالات تكشيف التعاون الدولي في جميع المجالات : في المحافل المتعددة الأطراف ، علاوة على الاتصالات الثنائية .

وترحب الدانمرك ترحيبا حارا بهذا التطور . ونحن على استعداد لتحمل نصيبنا ، على المستوى الوطني وكذلك بالتعاون مع البلدان الغربية الاخرى ، من أجل دعم عملية الاصلاح وزيادة تشجيعها . وسوف نقوم بذلك من خلال حوار سياسي مكثّف ومن خلال توسيع كبير للتعاون الاقتصادي والتجاري .

إننا نواجه تطورا تاريخيا . ويتعين علينا جميعا أن نغتنم هذه الفرصة لإجراء تغيير إيجابي لصالح مواطني كل منا ولصالح الوضع العام في أوروبا أيضا .

وفي هذا السياق ، أود أن أبرز حدثا محددا : الخاتمة الموفقة لاجتماع المتابعة المنبثق عن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الذي عقد في فيينا .

فالوثيقة الختامية لذلك المؤتمر توفر قاعدة لاتخاذ خطوات هامة نحو الأمام في جميع المجالات التي تغطيها . ومن أهم النتائج التي حققها اجتماع فيينا اتخاذ البعد الإنساني المكانة البارزة التي بات يشغلها حاليا في عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

وأنا واثق من أنه سيثبت في المستقبل أن القرار المتصل بعقد مؤتمر حول هذا الجانب الهام كان قرارا حكيما . وقد كانت للمؤتمر بداية مبشرة بالخير في باريس

هذا الصيف ؛ وآمل أيضا أن يحقق الاجتماع في كوبنهاغن في العام المقبل المزيد من التقدم لصالح العلاقات بين الشرق والغرب .

كما كانت التطورات الأخيرة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح مبشرة بالخير . وهناك دلائل تشير الى إمكان تحقق فتوحات حقيقية أكثر وضوحا من ذي قبل . فقد كانت بداية مفاوضات القوات التقليدية في فيينا بداية طيبة . وفي حين أننا لا نقلل من شأن المشاكل الباقية ، فإننا لا نزال متفائلين بأن هناك إمكانية للتوصل في المستقبل القريب الى اتفاق حول القوات المسلحة التقليدية في أوروبا .

بيد أن نزع السلاح ليس حكرا على الدولتين العظميين - أو على البلدان الأوروبية . فتدابير نزع السلاح وبناء الثقة والأمن مطلوبة أيضا في جميع أجزاء العالم . وجميع الدول الأعضاء تتحمل بالمسؤولية عن ذلك .

تستطيع الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام للغاية في النهوض بنزع السلاح على نطاق عالمي . ولكن إذا أردنا للمنظمة أن تقوم بدورها ، فلا بد للدول الأعضاء من أن تتصرف على ضوء ذلك .

سيشهد العام المقبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار . لقد أسهم وجود نظام قوي لعدم الانتشار في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين خلال السنوات العشرين الماضية . وقد عاد ذلك بالفائدة على جميع البلدان - بما فيها البلدان التي لم توقع بعد على معاهدة عدم الانتشار . لقد آن الأوان لتسلم هذه البلدان بمسؤوليتها ولتنضم الى المعاهدة .

تحيي المفاوضات التي أجريت خلال السنوات الماضية حول الأسلحة الكيميائية الأمل في إمكانية التوصل قريبا الى اتفاق حول فرض حظر شامل عليها . ويتعين على جميع الأطراف أن تشارك في هذه المفاوضات بإخلاص وبطريقة بناءة . ويجب علينا ألا نتوه في التفاصيل التقنية بل علينا أن نستمر في وضع الهدف السياسي للحظر الشامل نصب أعيننا .

والآن اسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز الى بعض الصراعات الاقليمية .

في الشرق الأوسط ، جلبت السياسة الأكثر ايجابية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي طرحت في دورة العام الماضي للجمعية العامة زخما جديدا لعملية السلام .

ولكن لا يزال مناخ العنف السائد والريبة المتبادلة الهدامة يمثلان عائقين كبيرين في وجه إقرار الأمن لجميع الدول والعدالة لجميع الشعوب في المنطقة .

إن الحالة المأساوية السائدة في الاراضي المحتلة تدلل بوضوح على الحاجة الى أن تمارس جميع الاطراف أقصى درجات ضبط النفس . فعملية بناء الثقة قد تكون بطيئة ومؤلمة في بعض الاحيان وتتطلب جهودا مكثفة وشجاعة ، لكنها ضرورية .

كما يجب اتخاذ خطوات ملموسة لدفع عملية السلم قدما . والاقتراح الداعي الى اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة من جانب اسرائيل يمكن أن يسير بعملية السلم الى الامام إذا ما أجريت الانتخابات في ظل ظروف وضمانات مقبولة للفلسطينيين .

إن التدابير القمعية التي تتخذها سلطات الاحتلال بالانتهاك للقانون الدولي يجب أن تتوقف . فخطوة كهذه لن تخفف من المشكلة الانسانية الخطيرة فحسب ، بل وستؤدي أيضا الى التخفيف من مناخ عدم الثقة .

لقد تدهورت الحالة المأساوية السائدة في لبنان مؤخرا الى حد فاق كل التصورات المتشائمة . ومن واجبنا المشترك أن نبذل قصارى جهدنا اسهاما في كفالة استقلال لبنان وسيادته ووحدته وسلامته الاقليمية . لكن أكثر المهام الحاحا هي كفالة الوقف الثابت والدائم للأعمال القتالية والوفاء بالاحتياجات الاساسية للشعب اللبناني على أسس انسانية وبصورة حيادية . ونشيد بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية تحقيقا لهذه الغاية ونؤيدها .

تأسف الدانمرك أسفا عميقا لأن المؤتمر الدولي المعني بكمبوديا ، المعقود في باريس لم ينجح في التوصل الى اتفاق حول حل دائم . ونأمل أن تبدي جميع الاطراف ضبط النفس ، ونحث على استخدام كل السبل لتمكين شعب كمبوديا من ممارسة حقه في تقرير المصير وإعادة اقامة كمبوديا كدولة مستقلة ، ذات سيادة محايدة ، وغير منحازة .

وفي الجنوب الافريقي نجد مدعاة لكثير من التشجيع في التقدم المحرز صوب الاستقلال في ناميبيا عن طريق انتخابات ديمقراطية حرة .

هذا التطور التاريخي نتيجة للجهود المضنية والمتفانية التي بذلها الامين العام وممثله الخاص ولوجود فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا .

والحكومة الدانمركية تأمل أملا راسخا في أن تؤدي الانتخابات الى تشكيل المؤسسات الديمقراطية في ناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونتطلع قدما الى الترحيب بناميبيا الحرة المستقلة عضوا في المجتمع الدولي في العام القادم .

وبالمناقضة الصارخة للتطورات الجارية في ناميبيا ، مازال نظام الفصل العنصري المقيت في جنوب افريقيا مستمرا كما هو ، دون أية تغييرات ملحوظة . ولايزال العديد من أبناء جنوب افريقيا سجناء بسبب معتقداتهم وأنشطتهم السياسية . كما أن حالة الطوارئ قد مددت من جديد في هذا الصيف . ويواصل نظام جنوب افريقيا انتهاكاته الفاضحة لحقوق الانسان الاساسية . وهناك الآن ، ربما بأكثر من أي وقت في الماضي ، حاجة ماسة الى اجراء الحوار الوطني فيما بين كل المجموعات في جنوب افريقيا .

ونحن نتطلع ، بعد اجراء الانتخابات في ٦ أيلول/سبتمبر ، الى قيام الرئيس الجديد بإجراء التغييرات الاساسية التي تدعو اليها الحاجة بشكل عاجل . لا بد من إزالة الفصل العنصري . ونحن نحث الرئيس الجديد على التحلي بالحكمة والشجاعة والوعي بأنه ما من شيء أقل من القضاء الكامل على الفصل العنصري يمكن أن يفي بتطلعات الاغلبية السوداء . والى أن يتحقق ذلك الهدف ، يجب أن يواصل المجتمع العالمي ممارسة الضغط ، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية ، على حكومة جنوب افريقيا .

من أكثر التحديات التي تواجه البشرية اليوم إلحاحا مشاكل البيئة العالمية . ومن الاهمية بمكان الاستجابة استجابة صائبة للتحديات البيئية ، لصالح التنمية وبقاء البشرية . فكوكبنا لا ينبغي أن ينظر اليه كإرث من الاجيال السابقة بل ككنز هو أمانة في أعناقنا للاجيال المقبلة .

لقد دلل العلماء بوضوح وبشكل مقنع على الاخطار التي يعرض لها بيئتنا استنزاف طبقة الأوزون وأثر الدفيئة والاشكال الاخرى من التردي البيئي ، بما في ذلك إزالة الاحراج والتصحر .

لقد طالبت القمة الاقتصادية العالمية التي عقدت في تموز/يوليه باستجابة دولية متصفة بالتصميم ومتضافرة للتحدي البيئي وبالاعتماد المبكر عالمي النطاق

للسياسات القائمة على التنمية القابلة للاستمرار . كما أعلنت القمة أيضا أن الحماية البيئية مرتبطة بمسائل التجارة والتنمية والطاقة والنقل والزراعة والتخطيط الاقتصادي . فالقضايا البيئية ستصبح جزءا لا يتجزأ من عملية صنع القرارات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء .

والعديد من العمليات الجارية حاليا سيدمج في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ . ومن الحتمي أن يحدد المؤتمر مصادر التردي البيئي والتخلف ويوافق على اجراءات ملموسة لمعالجة المسائل البيئية الرئيسية .

ويجب على الحكومات المشاركة أن تلتزم التزامات سياسية بأن تتصرف فرادى أو مجتمعة لاستعادة البيئة العالمية . إن نقل التكنولوجيا اللازمة والموارد المالية الاضافية الى البلدان النامية الأكثر فقرا سيكون أساسيا إذا أريد أن تشارك هذه البلدان مشاركة فعالة في هذا الجهد العالمي .

وكمتابعة لهذه التوصيات في المنظور البيئي وفي تقرير برونتلاند ، اعتمدت الدانمرك خطة عمل وطنية شاملة وخطة عمل محددة للقانون الإنمائي .

ففي مواجهة تحدي البيئة ، يجب علينا ألا نغفل المشاكل الأساسية الأخرى التي تواجه البلدان النامية بصفة خاصة . ومشكلة الدين من بين أبرز هذه المشاكل .

وقد اتخذت خطوات جديدة خلال العام الماضي لمعالجة هذا الموضوع . فوافق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على دعم تخفيض الدين الخاص وخدمة الدين للبلدان متوسطة الدخول المثقلة بالديون . وتمثل هذه القرارات تطورا هاما جديرا بالترحيب .

بيد أن نجاح هذا الترتيب يعتمد الى حد كبير على استعداد المصارف التجارية للموافقة على اجراء تخفيضات كبيرة في الديون ، وعلى توفير أموال جديدة في العديد من الحالات . ونأمل أن تستجيب هذه المصارف بصورة ايجابية . فهذا من شأنه أن يكون لمصلحتها ولمصلحة البلدان النامية المدينة أيضا . ومن المعترف به عموما أن البلدان منخفضة الدخول المثقلة الى حد هائل بالديون تحتاج الى تخفيف المديونية بشروط تيسيرية . ونرحب بتنفيذ نادي باريس لشروط إعادة الجدولة التسهيلية التي اتفق عليه في قمة تورنتو .

كما نرحب بما قرره عدد من البلدان الدائنة ، بما في ذلك اثنين من أكبر البلدان ، بإلغاء الدين الرسمي للبلدان منخفضة الدخول الواقعة في افريقيا جنوبي الصحراء . وهذه إضافة هامة للاجراءات التي اتخذها مانحون آخرون في وقت سابق . ومع ذلك ، فإننا نحث كل المانحين على الانضمام الى عملية إلغاء كل المديونية الرسمية لأقل البلدان نموا كافة ، وفقا لقرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١٦٥ (د - ٩) .

وأخيرا ، نلاحظ بارتياح قرار البنك الدولي بتخصيص ١٠٠ مليون دولار أمريكي من دخله الصافي لدعم جهود تخفيف الدين في البلدان التي تتلقى مساعدة إنمائية دولية .

هذه الترتيبات تعتبر اضافات مفيدة للتدابير المتخذة لمساعدة البلدان النامية على مواجهة أعباء مديونيتها لكن هذه الترتيبات لن تكون فعالة ما لم تواصل البلدان المدينة القيام بإصلاحات هيكلية ترمي الى جعل اقتصاداتها أكثر فعالية وتمكنها من استعادة جدارتها الائتمانية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية .

إن حل مشكلة الديون مطلب مهم لكن المزيد من المساعدة ذات النوعية الحسنة أمر بالغ الضرورة . والدانمرك ، كبلدان الشمال الاخرى ، قد حثت مؤخرا جميع البلدان المانحة على اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق هدف الامم المتحدة بأسرع ما يمكن ، أي نسبة ٠,٧ في المائة ، ذلك الهدف الذي وفّت به الدانمرك منذ سبعة أعوام مضت ، ونحن نتوقع أن نصل الى هدف الواحد في المائة بحلول عام ١٩٩٢ .

وما زال تعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية دون تمييز واحدا من الالتزامات الاساسية للامم المتحدة . لقد وضعت الامم المتحدة عبر السنوات عددا كبيرا من الاتفاقيات المعنية بحقوق الانسان ، ومهمتنا الرئيسية اليوم أن نكفل تنفيذها بالكامل : وجميع البلدان ملزمة باحترام حقوق الانسان دون قيد أو شرط وفقا للميثاق والاتفاقيات التي انضمت اليها بمحض ارادتها . إن حقوق الانسان عالمية بحكم طبيعتها ، فلا يجوز أن تضفى عليها معان أو تفسيرات مختلفة في مناطق العالم المختلفة . والمجتمع العالمي له حق ـ بل وعليه واجب ، أن يهتم بالافراد وباحترام حقوقهم .

وتحتل حقوق الانسان أيضا مكانا طبيعيا ومركزيا في التعاون الانمائي . ولا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار قدرة كل فرد ـ رجلا كان أو امرأة ـ على التأثير على وضعه الذاتي . فعند ذلك فقط يمكننا أن نعتبر عملية التنمية بحق عملية قابلة للاستمرار ـ وذات طابع انساني .

وتؤمن حكومتي ايمانا عميقا بأن عملية ترسيخ الديمقراطية ينبغي أن تدمج بالكامل في الاستراتيجيات الانمائية للسنوات المقبلة . وإنني على ثقة بأن الوكالات الدولية المعنية بالمساعدة الانمائية ستولي قضايا حقوق الانسان الاعتبار الواجب .

لقد شهدنا في غضون هذا العام تصاعدا خطيرا في الاتجار غيرالمشروع بالمخدرات . وأصبح تجار المخدرات يلجأون الى وسائل متزايدة التعقيد والتقدم ، ولا يتركون للدول والمجتمع الدولي أي بديل سوى مكافحة هذا الشر . وأدوات التصدي لهذه المشكلة العالمية في متناول اليد . وتجب أن تكون استجابة المجتمع الدولي حازمة ومنسقة حتى لا ندع لدى خصومنا أي شك في أنهم سيعتقلون ويحاكمون ويعاقبون ، وإن لزم الامر سيسلمون الى الدولة التي تجري فيها المحاكمة ، فلا يجوز أن يكون للارهابيين من تجار المخدرات أي ملاذ آمن .

ولا يزال المجتمع الدولي يتلقى كل بضعة أشهر أنباء عن حوادث ارهابية جديدة . وتحث حكومتي هذه الجمعية على توحيد كلمتها في إدانة هذه الأعمال الاجرامية

أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبها ، والتشجيع على تكثيف التعاون الدولي في هذا الميدان على جميع المستويات .

ليس من السهل دائما أن ندرك أهمية الأحداث الدولية في وقت وقوعها ، اذ تتداخل فيها دائما عوامل متعددة ، ولكننا لا نقدر نتيجة تفاعلها إلا بعد سنوات . وأعتقد أن الكثيرين يتفقون معي الآن في أننا ندخل عصرا جديدا في السياسات الدولية . فقد أصبحت الشعوب في مناطق عديدة من العالم أكثر وعيا بحقوقها الديمقراطية ؛ وشرع عدد كبير من الحكومات في تطبيق اصلاحات داخلية للوفاء بالمطالب الشعبية . كما أن الحكومات والأفراد أصبحوا على وعي متزايد بتكافل مجتمع الأمم ، وبالتالي بالحاجة الى ايجاد حلول مشتركة لمشاكلنا العالمية المشتركة .

ولا أقول أن المستقبل خال من الأخطار . فالصراعات الاقليمية ـ كما هو الحال في الشرق الأوسط والجنوب الافريقي ـ تشكل تهديدا لا لشعوب تلك المناطق وحدها بل لنا جميعا . ولكن الاتجاه العام المتغير الايجابي لا بد من استغلاله لمعالجة المشاكل التي تواجهنا . لا بد أن نكثف جهودنا لحل الصراعات الاقليمية الخطيرة المتعددة ، وأن نشجع الاتجاه السائد نحو الديمقراطية في أنحاء كثيرة من العالم ، وأن نبذل جميعا كل الجهود الممكنة لتعزيز حقوق الانسان وحمايتها . كما يتعين ألا نألو جهدا لحل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية ؛ وعلينا أن نجمع مواردنا للقضاء على الفقر والأمية ، وأن نعجل بعملية نزع السلاح لا في أوروبا وحدها بل في جميع أنحاء العالم ولا بد أن نحارب آفتي الارهاب والمخدرات ، وأن نتصرف بسرعة قبل فوات الأوان للحفاظ على بيئتنا من أجل الأجيال المقبلة . يجب أن نفعل كل هذا ـ وأن نفعل المزيد والمزيد .

وحينما أتأمل التطورات الايجابية العديدة التي حدثت بعد أن تكلمت من هذه المنصة قبل عام مضى ، أشعر بالتفاؤل إزاء امكانيات التقدم . ولكن يجب علينا أن نعمل معا ـ وأن نعمل الآن .

السيد جميل (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه ليسرني ويسر أعضاء وفد ملديف أن أتقدم للسفير غاربا بالتهاني الصادقة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . إن انتخابه لهذا المنصب الرفيع لهو إشادة في محلها بصفاته وخبراته الشخصية . وإنني على ثقة تامة بأن الجمعية تحت رئاسته القديرة والحكيمة ، ستعزز المكاسب التي حققتها في السنة الماضية .

كما يضم وفد بلادي صوته الى أصوات المتكلمين السابقين في الاعراب عن تقديره للجهود المتفانية التي بذلها سلفه سعادة السيد دانتي كابوتو ، والطريقة المثلى التي اضطلع بها بواجباته بصفته رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين .

يود وفد بلادي ، كما كان الحال في السنوات السابقة ، أن يشير بعين الرضا والامتنان الى الجهود المتفانية والدؤوبة التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة في خدمة قضية السلام والوفاق الدولي . كما نشيد بالجهود التي يبذلها بلا كلل لتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق المبادئ النبيلة المكرسة في ميثاق الامم المتحدة . ونثني عليه ونهنئه على كل النجاح الذي حققته هذه المنظمة في السنوات الاخيرة . ونثني عليه بصفة خاصة لتجديد الثقة والايمان بالمنظمة وبقدرتها على الاضطلاع بدور فعال في تسوية المنازعات بالطرق السلمية .

إننا اليوم أمام مفترق هام للطرق . فقد شهدت السنوات الاخيرة تغيرات ايجابية ميمونة في المناخ السياسي الدولي ، ونبرة المواجهة التي ظلت الى وقت غير بعيد واضحة في العلاقات بين الدول العظمى أخذت تتلاشى ، وفي الوقت ذاته اتخذت خطوات كبيرة هامة نحو حسم عدد من الصراعات الاقليمية ودون الاقليمية . وثمة بوادر أمل مشجعة بدأت تبزغ بشأن صراعات عديدة أخرى طال عليها الامد . وقد يحق للمرء أن يقول إن الحالة الراهنة مازالت حساسة ، ولكن التقدم المحرز لا يمكن إغفاله بل الواقع أنه جدير بالاشادة .

إن التطورات الجارية في الجنوب الافريقي ، ولا سيما في ناميبيا ، لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للاستقلال ، هي بادرة أمل نرحب بها . ولكن لا تزال هناك وسط الآمال عناصر قاتمة تشكك في استمرار الوفاق السياسي العالمي . فهناك عدد من المشاكل باقيا دون حل ، ولا يزال بعضها في حالة غليان ، مثل النزاعات في الشرق الأوسط .

ولذلك فإننا نقف في مفترق طرق هام . وفي رأينا أن هناك قدرا من حسن النية يكفي لبدء عملية تحول نحو السلم والاستقرار . ونحن نشهد بوادر تبين أن الفكر الانساني قادر على أن يبتكر أفكارا مواتية للحفاظ على بقائنا . وقد استقرت المفاهيم الجديدة للسلم والأمن ، ولكننا في الوقت نفسه لا نزال نعيش تحت ظل الأسلحة النووية القاتم . واستمرار انتشار الأسلحة النووية ، أفقيا ورأسيا على السواء ، يذكرنا بقسوة بالصعوبات والعقبات التي تحول بين البشرية والسلام الدائم .

وعلى الجبهة الاقتصادية ، هناك حاجة الى اتخاذ قرارات صعبة . وقد شهدت الثمانينيات فترة من أطول فترات النمو المتصل في البلدان الصناعية ، بينما الحالة في بلدان الجنوب لا تزال آخذة في التدهور ، ولا سيما في أقل البلدان نموا . ولا تزال المزايا الناجمة عن التجارة غير متكافئة . ولم تستعد السلع الاساسية قيمتها بالأسعار الحقيقية . وتدفقات المعونة لا تزال غير كافية . وعبء المديونية الذي يتحمله العديد من بلدان العالم الثالث يخنق النمو الاقتصادي وجهود التنمية ، ويتسبب في زعزعة الاستقرار السياسي . وقد أصبح من المسلم به الآن أن ثمة ارتباطا بين التنمية الاقتصادية والبيئة ، ومن المشجع أن نلاحظ الأولوية المتقدمة التي حظيت بها المسائل البيئية في مؤتمر القمة لمجموعة السبعة الذي عقد في باريس في شهر تموز/يوليه من هذا العام ، ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد أن هناك ادراكا وقبولا متزايدين لحقيقة أن لبعض التكنولوجيات أثرا ضارا بالبيئة . والسؤال هو كيف يمكن إحلال تكنولوجيات جديدة محلها عن طريق برنامج عالمي للتعاون .

ما من حقيقة واحدة ولا شيء واحد يصف هذه اللحظة الحضارية أكثر من وجود الترسانات النووية الهائلة . فقد باتت لدينا القدرة المروعة على تدمير كوكبنا

مرات عدة ، سواء عن خطأ أو عن قصد . والأسلحة النووية تزرع الخوف وتولد انعدام الثقة وانعدام الأمن . ومن سماتها أنها تجسد العلاقات العدائية . وهي تؤدي الى تفاقم المعضلة الأمنية للدول واستمرار أساليب النزاع ، مما يذكي سباق التسلح ويزيد ميزانيات الدفاع بينما تتناقص النفقات التي تهدف الى تحقيق النفع العام .

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، كان بمثابة تذكرة جاءت في وقتها بالتكلفة البديلة للأسلحة ، نووية أو تقليدية على السواء . إلا أن التكلفة البديلة للتسلح النووي ليست التنمية فحسب . فالمناخ السياسي الدولي ، والمفاهيم الأمنية للدول ، وكذلك البيئة ، كلها ضحايا حقيقية للأسلحة النووية . وفضلا عن ذلك فإن احتمال الانتشار الأفقي للأسلحة النووية يصدر تحذيرا قويا ومروعا بأن المنازعات الاقليمية ستكون عرضة للالتهاب المفاجئ ، وأن وقوع الكارثة يمكن أن يحدث في أي لحظة .

وبسبب هذه المخاطر الشديدة للأسلحة النووية وانتشارها ووزعها ، لا يزال وفد بلادي يؤيد باستمرار وبشكل قوي نداءات الأمم المتحدة لنزع السلاح .

إن الثقة التي يمكن أن تترتب على إجراء خفض حقيقي للتسلح لها أثر واسع على البيئة الأمنية . وإن انتهاج سبيل المفاوضات والتفاهم لحل العديد من نزاعات العالم ليرجع أساسا الى تحسن العلاقات بين الدولتين العظميين ، مما يرجع بدوره جزئيا الى الاتفاق التاريخي لخفض التسلح الذي أبرم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . ولهذا تؤيد ملديف دائما جميع الجهود الرامية الى نزع السلاح العام والشامل بما في ذلك القضاء التام على الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية وخفض الأسلحة التقليدية .

وفي اعتقادنا أيضا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق للسلم يمكن أن يكون من دواعي الثقة وحسن الجوار والتعاون بين الدول وتحويل الأقاليم الى أوطان آمنة تسهم في السلم والأمن العالميين . ولذلك فإننا نؤيد الدعوة الى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق للسلم .

وإنني أعرب عن تأييد وفد بلادي الكامل لشعب ناميبيا ، وعن أملنا الصادق في أن يسجل التاريخ عام ١٩٨٩ باعتباره العام الذي أحرز فيه شعب ناميبيا استقلاله .

إن الفصل العنصري وصمة عار في جبين البشرية وجريمة ضد الانسانية . ولن يجدي أي قدر من الترقيع في تخفيف إحساس المجتمع العالمي بالغضب والسخط إزاء هذه الممارسة غير الأخلاقية . ولن يكفي أي تغيير شكلي لاعادة الشعور بالعدالة والكرامة الى الغالبية المقهورة في جنوب افريقيا . ونحن في ملديف نعرب عن تضامننا مع الغالبية المقهورة في جنوب افريقيا في كفاحها ضد الفصل العنصري . وندين دون لبس نظام الفصل العنصري ونظام بريتوريا لتحديه المستمر لقرارات هذه المنظمة وللرأي العام العالمي . ومن المؤسف أن المجتمع الدولي لم يحقق الاجماع في تنفيذ الجزاءات ضد نظام جنوب افريقيا العنصري .

إن النزاع الأكبر في عصرنا كان ولا يزال هو نزاع الشرق الأوسط . وجوهر هذا النزاع قضية فلسطين ، ومع هذا فإن قضية فلسطين لم تثر قدرا معقولا من الاهتمام في بعض الدول الرئيسية إلا في السنوات الأخيرة فقط . وما زال السعي الى السلام يتعثر بسبب سياسات اسرائيل المتشددة العنيدة . وفي نفس الوقت فإن الحالة في الأراضي المحتلة آخذة في التدهور . وتكشف الانتفاضة التي استمرت حتى الآن ٢٢ شهرا عن حدة الحالة الناشئة عن الاحتلال الصهيوني لفلسطين والاراضي العربية الأخرى ومن بينها القدس .

وحكومة ملديف تدين بشدة استخدام القوة الغاشمة والخرق الصارخ لحقوق الانسان من جانب اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . ونحن نشجب أيضا تحدي اسرائيل المستمر لقرارات الأمم المتحدة وانتهاكها للقانون الدولي ومعايير السلوك المتحضر . ونؤكد مجددا تأييدنا التام لشعب فلسطين وتضامننا معه في كفاحه العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال . ولذلك ، فإننا نرحب بالتأييد الدولي الساحق للانتفاضة ، بوصفها الكفاح العادل البطولي للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف . ونحن نؤيد بقوة الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي للشرق الأوسط في وقت مبكر ، تشترك فيه فلسطين اشتراكا كاملا ومستقلا .

ولا تزال الحالة في لبنان متفجرة . فالحرب الاهلية التي تمر بعامها الخامس عشر الآن لا تزال تودي بالعديد من الارواح البشرية . ومع التطورات الجارية في المنطقة وخارجها ـ يحدونا أمل خالص في أن تحل مسألة لبنان بطريقة تعيد له استقلاله وكرامته الوطنية ، وترفع المعاناة عن شعبه . ونحن نرحب بالجهود السابقة والحالية التي يبذلها أعضاء جامعة الدول العربية لتسوية الحالة في لبنان ، ونطلب من المجتمع الدولي أن يقدم تأييده لشعب لبنان في سعيه لحل مشاكله .

فإذا انتقلنا الى مجال أدعى للتفاؤل ، فإننا نشعر بالسرور ، لأن وقف اطلاق النار بين ايران والعراق في الخليج استمر ثابتا ومستقرا بما يخالف التقييمات المتشائمة السابقة ، مما يبرهن على صدق موقف طرفي النزاع . ونحن نرحب بالتعهدات التي قطعها الطرفان على نفسيهما لتسوية النزاع بالوسائل السلمية ، ونحيي بشكل خاص جهود الأمين العام للأمم المتحدة لتسوية هذا النزاع ، ونحث كلا الطرفين على الابقاء على قوة التحرك نحو السلام التي بدأت بوقف اطلاق النار .

ولئن كنا نرحب بالتطورات الايجابية التي حدثت في أفغانستان ، وأعني هنا انسحاب القوات الاجنبية ، فإننا نأسف لان الحالة لم تحسم على نحو كامل . ونحن نكرر نداءنا لجميع الاطراف المعنية أن تلتزم التزاما دقيقا بأحكام اتفاقات جنيف حتى لا تحبط الفرص المتاحة لإيجاد حل عادل ودائم للمشكلة . ونحث المجتمع الدولي على أن يوفر المساعدة الانسانية والاقتصادية اللازمة لزيادة أعمال الإغاثة للاجئين وتأهيلهم ، وكذلك للعمل على المدى الطويل لإعادة بناء هذا البلد الممزق .

لقد اتخذت خطوات ايجابية نحو حل المشكلة الكمبوتشية . ونحن نرحب بانسحاب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا ونقدر الجهود الدبلوماسية الرامية الى ايجاد تسوية شاملة ودائمة لهذا النزاع ، بما في ذلك اجتماع جاكارتا غير الرسمي والمؤتمر الدولي الذي انعقد في باريس مؤخرا . بيد أننا إذ ندرك حساسية الحالة الراهنة ندعو جميع الاطراف المعنية الى أن تمارس ضبط النفس وأن تظهر حسن النية وتعمل من أجل المصالحة الوطنية وإيجاد حل سياسي شامل .

ينبغي أن تتم عملية إعادة توحيد الشعوب بالوسائل السلمية وبتهيئة الظروف المناسبة للتوفيق وتحقيق السلم والاستقرار بين الذين يتشاطرون نفس التطلعات . ولا نزال نشعر بالتفاؤل بشأن احتمالات المصالحة الوطنية السلمية في شبه الجزيرة الكورية . بيد أن ملديف تكرِّر القول بأن هذه المصالحة لن تتحقق إلاَّ بالحوار المباشر والتفاوض بين الشعبين المعنيين ، وإن الحلول التي يتم التوصل اليها ينبغي أن تكون من وضعها دون أي تدخل خارجي . ويمكن أن تستخدم المساعي الحميدة للأمم المتحدة في هذه المفاوضات السلمية .

إن الحالة في قبرص قضية أخرى تحتاج الى اهتمامنا . فينبغي أن يحسم على وجه السرعة هذا النزاع الذي طال أمده بين الطائفتين ، وأن تؤخذ في الاعتبار وحدة صفوف الامة والاماني الوطنية للشعوب . ونحن نرحب بالاتصالات التي جرت أخيرا بين الطائفتين على مستوى رفيع ونأمل أن يؤدي الحوار المتجدد بينهما الى المصالحة على أساس المساواة بين الطائفتين ووحدة أراضيهما . كما نثني على الجهود المخلصة التي لا تكل للامين العام الرامية الى إيجاد تسوية لهذا الصراع .

لا تزال الحالة الاقتصادية العالمية ، كما ذكرت من قبل ، قاتمة بالنسبة للبلدان النامية . فقد زادت حالة هذه البلدان سوءا نتيجة لتقييد تدفق المساعدات منذ أوائل الثمانينات ، والتضخم الداخلي المتزايد ، والديون القاصمة للظهور ، والعبء الثقيل لخدمة الدين . وتتردى الحالة نتيجة لتناقص حصة هذه البلدان في التجارة الدولية ، والاتجاهات السلبية في معدلات التبادل التجاري الناشئة عن الحمائية والزيادة الملحوظة في الممارسات الانفرادية وغيرها من الممارسات التي تهدد الطبيعة المتعددة الأطراف للتجارة . ومما يدعو للأسف أنه على الرغم من التدابير التي اتخذت مؤخرا وأدت الى زيادة موارد المؤسسات المالية الدولية عن طريق الخطط التي وضعتها بعض البلدان الأكثر تقدما لإعادة تدوير جزء من فوائضها في البلدان النامية ، فإن الهدف المتفق عليه دوليا وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية لم يتحقق حتى الآن . وعلاوة على ذلك ، ففيما يتعلق بالبلدان الأقل نموا التي لا تزال تسجل معدلات تقدم سلبية ، لم يتحقق هدف تخصيص ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لها .

إن انعدام الأمن الاقتصادي ، لا يعتبر الخطر المرئي الوحيد الذي يواجه عددا كبيرا من دولنا في عالم اليوم . فالواقع أننا نعتبر أن البيئة أحد الجوانب البالغة الأهمية في نوعية الحياة ، التي يجب أن نتناولها الآن في سعينا لتحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية . ونحن نرحب بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقترح عقده ، ونعتبر هذا الحدث فرصة ثمينة ينبغي أن تستخدم على النحو الكامل للنهوض بنهج شامل لمعالجة المشكلات البيئية المتصلة بالأنشطة الإنمائية للبشرية .

ولئن كانت الجهود الجادة تبذل على المستويات العالمية والاقليمية والوطنية لحماية البيئة فإن وفد بلادي يشعر بالقلق بصفة خاصة بشأن آثار التردي البيئي ولا سيما استنفاد طبقة الأوزون والارتفاع المستمر في درجة حرارة العالم وارتفاع

مستوى مياه البحار . إن ملديف دولة أرخبيلية منخفضة تعتمد اعتمادا كاملا على البحار التي تحيط بها . وأي تدهور في النظام الايكولوجي البحري أو أي ارتفاع في مستوى البحر أمر له أهمية عظمى بالنسبة لملديف . ومن المعروف أننا شهدنا منذ عامين عنفا شديدا للمد والجزر أدى الى إحداث أضرار فادحة . وقد شرعنا بمساعدة البلدان الصديقة في الاضطلاع ببرنامج لحماية سكان الجزر من الكوارث الطبيعية المحتملة ، فقد أصبحت الاعاصير والامواج الناشئة عن المد من الظواهر التي تتكرر كثيرا . وهناك اليوم إدراك متزايد بأن تلاعب الإنسان بالبيئة ووجود بعض التكنولوجيات الضارة بالبيئة يؤثران تأثيرا مباشرا على حركة النظام الجوي العالمي .

لذلك تؤيد ملديف بقوة المطالبة بحماية البيئة . وهي بالفعل طرف في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وفي بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد التي تستنزف طبقة الأوزون . واهتمامنا بهذه المسألة يتزايد على نحو مستمر . ونحن نرحب بالاهتمام العالمي المتزايد بالمحافظة على البيئة . وأود أيضا أن أذكر أن ملديف سوف تستضيف في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام مؤتمرا للدول الصغيرة بشأن ارتفاع مستوى مياه البحار . ونحن على ثقة من أن هذا المؤتمر سيسهم في الجهود العالمية التي تبذل لبحث هذه القضية الهامة .

هناك مثل قديم وصادق يقول إن أفضل مؤشر على قوة واستقرار أي نظام للأمن الدولي أو أي نظام سياسي ، هو مدى قدرة أضعف أعضائه على البقاء . وإذا أخذنا ذلك في اعتبارنا فسوف نلاحظ أن أعمال الارهابيين والمرتزقة أصبحت تمثل خطرا متزايدا ومروعا على سيادة الدول الصغيرة والضعيفة .

إن الإرهاب ليس مجرد مضايقة بسيطة بالنسبة لأي بلد ، ناهيك عن البلدان الصغيرة التي يمكن للإرهاب أن يجعل سيادتها رهينة له بل ويستطيع أن يغتصب بسهولة هذه السيادة . ومجرد وجود هذه الإمكانية ليس علامة طيبة لأمن المجتمع الدولي . وبالتالي بات الأمر يتعلق ببقاء المبادئ السامية التي أسهمت لمدة طويلة في استمرار

النظام الدولي الحالي والقيم التي لا غنى عنها لحضارتنا العالمية . وربما تكون الدول الصغيرة مثلنا هي المعرضة اليوم لأن تسلب سيادتها على يد حفنة من المرتزقة أو مجموعة من المغامرين . وقد تكون البلدان التي تواجه هذا الخطر غدا دولا أكبر ، وهي تتعرض منذ الآن لبعض التآكل في سيادتها وأمنها . ووجه الاختلاف هو أنه عندما تتعرض دولة صغيرة لانقضاض إرهابي أو لغزو من جانب المرتزقة ، فإن نتائج هذا الانقضاض أو هذا الغزو ستكون نهائية ولا رجعة فيها سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي . ونحن في ملديف كنا على وشك أن نصبح ضحية لمحاولة غادرة كهذه في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي .

من الواضح أنه يجب ردع من يمارسون أعمال الإرهاب والمرتزقة التي تهدد سيادة الدول وسلامتها الاقليمية . فأمن الدول الصغيرة ضعيف بحيث لا يمكن تركه لجهودها الذاتية وحدها . وللجهود التي تبذلها هذه الدول لتعزيز أمنها آثار سلبية على احتمالات التنمية الاقتصادية الباهظة التكاليف ، كما أن لها آثارها السلبية على القيم الاجتماعية والسياسية ، بالاضافة الى آثارها الطويلة المدى إذا اضطرت الى الدفاع عن الديمقراطية في ظل مجتمع عسكري . لقد حاولنا أن نلفت الانتباه الى هذه المسألة التي أشرت إليها للتو بالمطالبة باضافة بند يتعلق بحماية أمن الدول الصغيرة الى جدول أعمال الجمعية العامة . ونحن لم نفعل ذلك لأننا غير عازمين على الدفاع عن قيمنا أو لأن شعوبنا تفتقر الى الشجاعة .

إن الدول الصغيرة لديها دول صديقة يمكن أن تساعدها ، بل وقد ساعدتها بالفعل ، في تعزيز أمنها . ولئن كنا نشعر بالامتنان للشعور بالمسؤولية الذي أبدته هذه الدول الصديقة فإننا نلاحظ بالأسف أيضا أن ترتيبات الأمن الثنائية في النظام الدولي لم تصل بعد الى مستوى النضج الذي يكفل مصالح الأطراف الضعيفة . كما أن الكيان الاجتماعي السياسي للدول الضعيفة ، ومبادئ المساواة في السيادة ، لم تصبح بعد من القوة بحيث تتحمل التقلبات المحتملة لهذه العلاقات غير المتكافئة .

وفضلا عن ذلك ، فإن نظمنا السياسية لاتزال تبتليها الافكار الخاطئة التي يمكن أن تشوّه التدابير المخلصة . لذلك ، كلما زاد تفاوت السلطة زادت النزعة الى الافكار الخاطئة وزادت شدة المأزق الذي تجد الاطراف الضعيفة نفسها فيه . ولهذا السبب نعتقد أن الاطر المتعددة الاطراف هي أجدى أشكال آلية الامن السليمة لاشد أعضاء منظمتنا ضعفا حتى عند تقديم الدعم أو المساعدة الفعليين على الصعيد الاقليمي أو الثنائي .

وكما سبق أن أشرت ، في رأيي المتواضع أننا نمر بمرحلة مهمة جدا ، مفترق طريق هام من تطورنا السياسي العالمي . ونحن موقنون من أننا نمر بمرحلة ميمونة الطالع بوجه خاص تبشّر بتعزيز معايير نظمنا السياسية والامنية العالمية . ومن هنا يحدونا وطيد الامل أن تتخذ المنظمة خطوة بالغة الاهمية مماثلة ، قفزة الى الامام لبداية عصر جديد من الامن لصالح الدول الصغيرة . ونحن نثق بأن هذه الخطوة الحاسمة ستتخذ من أجل صيانة المبادئ التي تعتنقها المنظمة والتي يعتمد عليها بقاء عدد كبير من أعضاء هذا المجتمع .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥